



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم تجارية
تخصص: محاسبة و جباية معمقة

دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي

- دراسة عينة من البنوك الإسلامية -

إشراف الأستاذ:

د. رزقي محمد □

إعداد الطالبتين:

رحماني أصالة □

بوفرماش رتيبة □

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

قال الله تعالى : "وسيجزي الله الشكرين".

أولا وقبل كل شيء أتوجه بعظيم الشكر وببليغ الحمد لله عظيم الشكر أن وفقنا في انجاز هذا العمل.

ونسأله عزوجل أن يكون هذا العمل خالصا لوجه الله تعالى .

كما يطيب لنا أن نتقدم بأعظم عبارات الشكر وجزيل العرفان إلى من دعمنا ووجهنا في انجاز هذا العمل وسأهم في إثراء معلوماتنا الأستاذ والدكتور "رزقي محمد" جعل الله عمله هذا في ميزان حسناته ولم يتوانى في تقديم توجيهاته ونصائحه القيمة التي ساعدت في تحقيق هذا العمل .

كما نتقدم بشكر كل أساتذة كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة برج بوعرييج.

إهداء

الحمد لله عزوجل على منه وعمونه لإتمام هذا العمل المتواضع ؛

اهدي ثمرة عملي هذا إلى...

احن قلبي في الوجود بعد حنان الله تعالى، إلى التي صبرت على كل شيء، والتي
رعتني حق الرعاية وكانتي سندي في الشدائد، وألحت في الدعاء لي بالتوفيق، إلى
من ارتحمت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي اعز ملاك على القلب و
العين، جزاها الله عنى خير الجزاء في الدارين، حبيبتي أمي؛

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق أمالي، إلى من كان يدفعني قدما نحو
الأمام لنيل المبتغى، إلى الذي سهر على تعليمي، إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي
الغالي أرجو من الله أن يمد في عمرك لتدري ثمارا قد حان قطافها بعد طول
انتظار، وستبقى كلماتك امتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد، أبي حبيبي ؛

إلى أختي وإخوتي السند والعضد من نعم الدنيا أول من يفرح لي ويحزن معي وفقهم
الله في حياتهم وأطال الله في أعمارهم ؛

إلى كل الأهل و الأقارب أينما كانوا؛

إلى صديقتي "منال" نصفه ابتسامتي ولان الصداقة رزق وحظ اشكر الله على انه
رزقني إيها ؛

إلى صديقاتي الغاليات كنتم لي نعمة طول الحياة أنار الله دروسكم ؛

إلى طلبة قسم محاسبة و جباية معمقة وفقكم الله في مشاريعكم؛

إلى زوجي المستقبلي.

رحماني أحالة.

الإهداء

سيحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا أنك أنت العليم الحكيم ؛ الحمد لله الذي أوصلنا
إلى هذه المرحلة من الحياة؛ وادعم علينا ببطانه وكرمه ؛

أتقدم بإهداء عملي المتواضع ...

إلى اعز ما املك في الوجود ، إلى من زرعته في كل الدفء والحنان
وتحزن لحزني وتفرح لفرحي، إلى التي وهبت كل خالي ونفيس من أجل
سعادتنا ونبع الحنان والحب، إلى التي يعجز اللسان عن ذكر فضائلها أطل
الله عمرها وحفظها " أمي الغالية "

إلى درع الواقي والكنز الراقى، إلى من تعب لأجلي وأنار لي طريق العلم
وممهده لي الذي لم يرفض لي طلبا منذ صغري وهو قدوتي، ومثلي الأعلى
في الحياة أدامه الله تاجا فوق راسي " أبي العزيز "

الكتابة لا تكفي لأصف كيف أحبكم والعمر القصير لأكتب حبكم أراكم
بسمتي واري جمال الأيام انتم وأملى ما املك في هذه الدنيا لختي "
إيمان، رضوان، شيماء ، عبد الرحمن ، اللهم أحفظهم لي فأنت خير الحافظين .
أطيب قلبه وارق إحساس وأجمل روح هذه هي خالتي كل شيء جميل ينتسج
نفسه فيها ويقتدي بها في جماله ونقائه. " خالتي "

إلى كل الأهل والأقارب من قريب ومن بعيد

إلى كل الأصدقاء وطلبة بقسم محاسبة وجباية وباقي التخصصات.

إلى نصفي الثاني

بوفرماش رتيبة .

ملخص:

تحظى حوكمة الشركات باهتمام كبير من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وعلى نحو خاص بعد الأزمة المالية التي أدت إلى حدوث أزمة ثقة بين المساهمين .

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الإطار النظري لحوكمة الشركات وتحديدًا دراسة وتحليل الدور الذي تلعبه آليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي .وحماية حقوق جميع أصحاب المصالح ، من خلال عينة من أربعة بنوك إسلامية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018. وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أن كل من تركيبة وحجم ولجان مجلس الإدارة لها تأثير على الأداء المالي لبنوك عينة الدراسة.

كلمات مفتاحية : حوكمة شركات الأداء المالي .آليات حوكمة الشركات .

Abstract:

Corporate governance is receiving great attention from regional and international and organizations, especially after the financial crisis, which led to a crisis of confidence among shareholders.

This study focuses on the theoretical framework of corporate governance particularly on the structure and the analysis of internal governance mechanisms played-roles toward improving the financial performance of economic institutions and protecting the rights of all stakeholders, through a sample of four Islamic Banks during the period from 2011 to 2018.

The study summarized the following results:

The composition, size, and committees of the board of directors have an impact on the financial performance of the study sample banks.

Keywords : Corporate governance, internal corporate governance, financial performance.



الفهرس

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
/	البسمة
/	شكر وتقدير
/	الإهداء
III	المخلص باللغة العربية
III	الفهرس
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
III	قائمة المختصرات
ب-ث	مقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات والأداء المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول : آليات الداخلية لحوكمة الشركات
3	أولاً: نشأة حوكمة شركات
4	ثانياً: مفهوم حوكمة الشركات
6	ثالثاً: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها
10	رابعاً : خصائص حوكمة الشركات ومبادئها
16	خامساً: آليات حوكمة الشركات
19	المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
19	أولاً: مفهوم الأداء المالي
19	ثانياً: أهمية الأداء المالي
20	ثالثاً: أهداف الأداء المالي
20	رابعاً: تقييم الأداء المالي
22	خامساً: مؤشرات تقييم الأداء المالي
26	المبحث الثالث: دراسات سابقة
26	أولاً: دراسات عربية
27	ثانياً: دراسات أجنبية

28	ثالثا: مستخلص الدراسات السابقة
28	رابعا : الإضافات المحتملة للبحث
29	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني :الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات والأداء المالي
31	تمهيد
32	المبحث الأول : الدراسة الوصفية للإطار التطبيقي
32	أولا : الإطار العام للدراسة
39	ثانيا : التحليل الوصفي للمتغيرات
41	ثالثا : الارتباط بين المتغيرات
43	رابعا : نموذج الدراسة القياسية
44	المبحث الثاني : الدراسة القياسية للإطار التطبيقي
44	أولا : تقدير النموذج باستخدام نماذج البائل الثلاثة
45	ثانيا :الاختبار بين النماذج الثلاثة
47	ثالثا : تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية
49	رابعا : اختبار المشاكل القياسية لنموذج التأثيرات العشوائية
52	خلاصة الفصل
54	الخاتمة العامة
57	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
39	متغيرات الدراسة	1
40	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة	2
42	مصنوفة الارتباط بين المتغيرات	3
44	نموذج باستخدام نماذج البائل الثلاثة	4
45	اختبار Hausman	5
47	اختبار مضاعف لاغرونج	6
48	نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية	7
49	نموذج التأثيرات العشوائية بعد التعديلات	8
50	نموذج التأثيرات العشوائية المقدر	9

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
9	أهداف حوكمة الشركات	(1.1)
11	خصائص حوكمة الشركات	(2.1)
12	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات	(3.1)
40	متوسطات قيم المتغيرة (ROA) مقارنة بالمتوسط العام	(1.2)

قائمة المختصرات

العنوان	الرقم
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	(OECD)
العائد على الأصول	(ROA)
العائد على الاستثمار	(ROI)
العائد على الملكية	(ROE)
هامش الربح الصافي	(NPM)
عائد التدفق النقدي على الاستثمار	(CFROI)
تركيب مجلس الإدارة	(INDCA)

حجم مجلس الإدارة	(NCA)
لجان المجلس	(NCOMA)
تركيز الملكية	(NCTMAJ)
حجم البنك	(TALLEB)

مقدمة

تمهيد

شهد العالم في أواخر التسعينيات من القرن الماضي والسنوات الأولى من القرن الحالي انهيارات وأزمات اقتصادية ومالية عديدة متتابعة ومختلفة كان لها الأثر الكبير في تدهور اقتصاديات بعض الدول، التي فجرها الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية، حيث هذه الأزمات إلى تكبد الكثير من الخسائر للشركات العالمية وتحقيقها لخسائر ضخمة وكانت سببا في إفلاسها، وبذلك أصبحت تكلفة الفساد المالي وسوء الإدارة عبئا على شركات الاقتصاد العالمي ككل، مما أدى بهذه الأخيرة إلى المطالبة بوجود مبادئ واليات سليمة، وبالتالي أصبح لازم على المستثمرين البحث عن الشركات التي بها هيكل سليم، تم على اثر ذلك تسريع وتيرة الاهتمام بمصطلح "حوكمة الشركات" وذلك نظرا لما يمكن إن تحقيقه وتلعبه هذه الأخيرة من دور فعال في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص وزيادة ثقة المستثمرين وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي.

أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والشركات في المنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة وخصوصا بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، كما تعتبر حوكمة الشركات من أهم المفاهيم التي ظهرت في عصرنا الحالي وكان التقرير الذي أصدرته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي سنة 1999 بعنوان "مبادئ حوكمة المؤسسات" هو اول اعتراف دولي من الجهات الرسمية بهذا المصطلح.

إن حوكمة الشركات لم تعد مجرد أسلوب أخلاقي تلتزم به المؤسسات وإنما عدت أسلوبا عمليا يتم التأكد من خلاله من حسن تسيير إدارة هذه المؤسسات، ويرتبط مصطلح الحوكمة بمصطلح الأداء المالي حيث ان هذا الأخير يتحسن كلما تم تطبيق الحوكمة ومبادئها بشكل جيد.

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق ونظرا لارتباط حوكمة الشركات بالأداء المالي بشكل كبير، يمكننا أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

- ماهو تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الأداء المالي؟

الأسئلة الفرعية :

وتتفرع هذه الإشكالية بدورها إلى عدة أسئلة فرعية :

- ما المقصود بحوكمة الشركات وما هي آلياتها؟
- ما هو مفهوم الأداء المالي وماهي مؤشرات تقييمه؟
- كيف تساهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي؟

فرضية الرئيسية :

و للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية نقوم بطرح الفرضية الرئيسية التالية :

- هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي.

أهمية البحث :

تظهر أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا من المواضيع الهامة والحديثة، إلا وهي الحوكمة وإبراز الدور الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي للمؤسسات ،التي ما يزال التركيز على تطويرها وإثراء محتواها.

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- الوقوف على مفهوم الحوكمة ومعرفة أثرها على أداء المالي؛
- تناول الجوانب النظرية والفكرية لحوكمة الشركات وكذا الأداء المالي؛
- توضيح العلاقة التي تربط بين حوكمة الشركات وأداء المالي.

أسباب ومبررات اختيار الموضوع :

تلخصت دواعي اختيارنا لهذا الموضوع الأسباب التالية :

- الرغبة في دراسة المواضيع التي تتعلق بموضوع حوكمة شركات والأداء المالي ؛
- قيمة وأهمية الموضوع المطروح مع إمكانية مواصلة البحث فيه؛
- إثراء المكتبة الجامعية وإفادة الطلبة؛
- الميل الشخصي للبحث في المواضيع الحديثة التي تساهم في تنمية الاقتصاد.

منهج البحث :

قصد معالجة الموضوع وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نعتد في هذه الدراسة على منهجين اثنين هما المنهج الوصفي التحليلي، حيث يستخدم المنهج الوصفي لوصف الجوانب المتعلقة بالأداء المالي وتحليل تأثير آليات الحوكمة الداخلية عليها، والمنهج الاستنباطي من خلال دراسة تطبيقية على مستوى عينة من البنوك الإسلامية.

صعوبات البحث :

من بين صعوبات البحث نذكر أهمها :

- نقص المراجع فيما يخص الدراسات التطبيقية العربية؛
- ضيق الوقت بسبب تبعات أزمة كورونا ؛

هيكل البحث :

بغية الإجابة على مختلف التساؤلات التي تضمنتها إشكالية البحث والوصول إلى أهداف البحث. قمنا بمعالجة هذا الموضوع في فصلين، فصل تناول الجانب النظري بينما خصص الفصل الثاني للجانب التطبيقي .

في الفصل الأول تطرقنا إلى ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : عالجت الإطار النظري لحوكمة الشركات بمختلف جوانبها .
- المبحث الثاني : عالجت كل من الأداء المالي وماهية تقييم الأداء المالي ومختلف مؤشرات.
- المبحث الثالث : تطرقنا فيه إلى مجموعة من الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني والذي يمثل الدراسة التطبيقية للمذكرة والتي تنقسم إلى مبحثين :

- المبحث الأول : الدراسة الوصفية للإطار التطبيقي.
- المبحث الثاني : الدراسة القياسية للإطار التطبيقي.

الفصل الأول

الإطار النظري لحوكمة

الشركات والأداء المالي

تمهيد

ظهرت حوكمة الشركات نتيجة للالزمات المالية التي حدثت في الكثير من الدول حيث تتحدد فعالية حوكمة الشركات بمدى تحقيق أهداف أصحاب المصالح والحد من الفساد المالي والإداري بالاعتماد على مبادئها مما يساعد المستثمر على اتخاذ قراره إلا أن ممارسة الشركات للحوكمة ممارسة فعالة تؤدي إلى جذب المستثمرين واكتساب ثقتهم لما لها من ميزات أهمها توفير العدالة والشفافية وتسعى دائما وراء تحسين الأداء المالي.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة مفهوم حوكمة الشركات ودور آلياتها في تحسين الأداء المالي ولفهم الموضوع أكثر سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية متمثلة في:

✓ المبحث الأول: آليات الداخلية لحوكمة الشركات.

✓ المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

✓ المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

أصبحت حوكمة الشركات من المواضيع الهامة لكافة الشركات وكذلك كافة الدول بعد الأزمات المالية والفساد الإداري والمالي الحاصل في مختلف الشركات، حيث تعمل حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات وارتفاع القدرة التنافسية وكسب ثقة المساهمين والمستثمرين وزيادة فرص العمل لإفراد والمجتمع .

أولاً: نشأة حوكمة شركات

تعتبر حوكمة الشركات حديثة التطبيق قديمة الجذور ساهمة في ظهورها عدة عوامل، حيث بدأ ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أوروبا وانتشرت بعد ذلك في باقي دول العالم .تعود جذور حوكمة المؤسسات إلى (Berle&Merans) سنة 1932 اللذان تطرقا لمفهوم الحوكمة في كتابهما "المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة" الذي يعني أداء المؤسسات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد فضلا عن القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة¹.

وفي عام 1976 قام كل من (Jenon&Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة².

أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية المعروفة باسم لجنة تريديواي (CommissionTreadway) والتي تتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد قوائم مالية³.

كما يعتبر عام 1992 بداية الاهتمام الحقيقي بمفهوم حوكمة المؤسسات مع إصدار لجنة كادبوري المشكلة من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية تقريرها بعنوان "الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات" والذي طالبت فيه بإتباع معايير ومبادئ حوكمة مؤسسات من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار والرقابة .

وقد أخذت حوكمة الشركات بعداً آخر بعد حدوث الأزمات وإفلاسها والفضائح المالية عن كبريات الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001 ، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) وهو أول اعتراف دولي رسمي لذلك المفهوم.

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهاني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 27.

² مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيع، الحوكمة المؤسسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018، ص 22.

³ محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 16.15.

كما انه في سنة 1999 أصدرت كل من (NYSE&NASD) تقريرهما المعروف BlueRibbonReport والذي اهتم بفعالية الدور والالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

أما بالنسبة لسنة 2002 تم إصدار (SarbanesOxcleyAce) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري¹.

ثانياً: مفهوم حوكمة الشركات

يمكن إعطاء تعريف لغوي وتعريف اصطلاحي لحوكمة الشركات :

1- مفهوم الحوكمة لغوياً :

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في اللغة العربية وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني². وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها³:

✓ **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛

✓ **الحكم:** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛

✓ **الاحتكام:** ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال التجارب السابقة؛

✓ **التحاكم:** طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح (corporate governanc) أما الترجمة العلمية المنفوق عليها هي: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة⁴.

2- مفهوم الحوكمة اصطلاحاً :

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والأكاديميين لمفهوم حوكمة المؤسسات ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية الاجتماعية للمؤسسات⁵.

وفيما يلي مجموعة من التعريفات المتعلقة بهذا المفهوم :

✓ **تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD:**

1- محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 14.

2- مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيع، مرجع سابق، ص 39.

3- علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص 24.

4- مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيع، مرجع سابق، ص 39.

5- محمد مصطفى سليمان، حوكمة المؤسسات ودور مجالس الإدارة والمدربين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 14.

" حوكمة الشركات تؤطر مجموعة من العلاقات بين الإدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم وغيرها من أصحاب المصالح ،وهكذا فهي توفر الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف والوسائل التي تساعد في بلوغها ،وتشخيص معايير الأداء اللازم لقياس مدى انجاز الأهداف¹ .

✓ **عرفها البنك الدولي:** على أنها " الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجه للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل².

✓ **عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC** بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها³ .

✓ **عرفتها لجنة Cadbury سنة 1992** أنها " يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة وكفاءة الشركات وهكذا فإن الفعالية التي تؤدي إلى مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة وهذا هو دور حوكمة الشركات⁴ .

✓ **عرفها معهد المدققين الداخليين :** هي العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح ،من اجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة ،من خلال أداء التحكم المؤسسي في الشركة⁵ .

✓ **تعريف (G.Charreaux)** هي مجموعة من الآليات التنظيمية التي لها دور في تحديد السلطات والتأثير على قرارات المسيرين، وبعبارة أخرى هي تلك الآليات التي تتحكم في المجال الذي هو تحت تصرفها⁶ .

✓ **كما عرفها (Williamson)** سنة 1999 على أنها " إستراتيجية تتبناها المنظمة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية ، وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها،ولها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف

¹ محمد مصطفى يوسف، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة تطبيق مبادئ وممارسة حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص 120.

² محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 54.

³ مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيع، نفس المرجع ، ص44.

⁴ بن عمارة أحمد، خولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة النزاهة، القوائم المالية، المؤتمر الدولي للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة باجي المختار، عنابة، المنعقدين 04 - 05 ديسمبر، 2012ص10 .

⁵ خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 43.

⁶G.chareaux ,la gouvernement des entreprises , Ed . Economica ,Paris ,France, 1997, p 52 .

بقدراتها الذاتية بعيدا عن تسلط أي فرد فيها وبالقدر الذي لا يتقارب مع مصالح الفئات الأخرى ذات علاقة¹.

✓ **تعريف (Vishny وShleifer) :** سنة 1997 "حوكمة الشركات تشمل كل الآليات التي تضمن لمختلف الملاك عائدا على الاستثمار، مع تفادي حصول المدراء أو كبار المساهمين على ملكية جزء من هذه العوائد بشكل مفرط².

✓ **ويعرف الكاتب (Gabrielle O'Donovan) حوكمة الشركات :** بأنها السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع الموضوعية والمساءلة والنزاهة فالإدارة السليمة للشركات تعتمد على التزام السوق الخارجية والتشريعات بالإضافة إلى ثقافة صحية تشمل ضمانات للسياسات والعمليات³.

من التعاريف السابقة نستنتج أن حوكمة الشركات عبارة عن إستراتيجية أو نظام يعمل على تسيير الحسن للشركة وذلك من خلال تحسين العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين ومختلف المتعاملين مع الشركة وذلك من خلال تقليل المخاطر والفساد لتحسين أداء الشركة و بالتالي الوصول إلى الأهداف المسيطرة .

ثالثا : أهمية حوكمة الشركات وأهدافها

1- أهمية حوكمة الشركات :

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات في الآونة الأخيرة من أجل تحقيق الثقة وذلك نتيجة لحالات الفشل التي عرفتتها الشركات الكبرى في بعض الدول العالم ومن خلال الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الفشل تبين أن انعدام أسلوب حوكمة الشركات يمكن للقائمين على الشركة سواء كانوا مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين العموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين والموردين.

وتظهر أهمية الحوكمة في محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائيا، وضمان تحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى العاملين فيها. وتفادى وجود أية أخطاء عمدية أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومحاربة الانحراف وعدم السماح باستمرارها، والعمل على تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 48.

² Pert Wirtz ,les meilleurs pratiques de gouvernance d'entreprise , édition la découverte, Paris, France ,1997,p09.

³ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 45.

الرقابية الفعالة التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء وتحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجيين وتحقيق أعلى درجة من الاستقلالية والفهم، وعدم خضوعهم لأيّة ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين¹، كما يعود الاهتمام بحوكمة الشركات لأسباب كثيرة منها اهتمام الشركات والدول على جذب الاستثمارات وتحسين الأداء².

ومما سبق يتضح أن لحوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات وبالنسبة للمساهمين وذلك كما يلي :

✓ أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات :

تتمثل أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات فيما يلي³:

◀ تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين؛

◀ تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين؛

◀ تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين (بالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل المشاريع التوسعية فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجانب يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل؛

◀ تحظى الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لان تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم قد يقوموا بالتفكير جيدا قبل بيع أسهمهم في تلك الشركات حتى عندما تتعرض لآزمات مؤقتة تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها لتقتهم في قدرة الشركة على التغلب على تلك الآزمات مما تجعل تلك الشركات قادرة على الصمود في فترة الآزمات.

✓ أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين :

تتمثل أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين فيما يلي⁴:

◀ تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأيّ تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل؛

¹ عبد الوهاب نصر علي ، شحاته سيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2006-2007، ص 24.

² مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير الحوكمة لتفعيل نظم المراجعة الداخلية، دار النشر الخرطوم ، شركة مطابع السودان، 2008، ص 17.

³ عبد الوهاب نصر علي ، شحاته سيد شحاته، مرجع سابق، ص 28-29.

⁴ عبد الوهاب نصر علي ، شحاته سيد شحاته، مرجع سابق، ص 29-30.

◀ الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

والخلاصة أن تطبيق أي شركة مساهمة لمفهوم وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات يحقق العديد من المزايا منها :

- تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفضائح المالية والإدارية التي تواجهها الشركة؛
- زيادة درجة الكفاءة أداء الشركة مما ينعكس على معدلات الربحية ودفعة عجلة التنمية في المجتمع؛
- جذب الاستثمارات سواء كانت استثمارات محلية أو استثمارات أجنبية؛
- زيادة قدرة الشركة على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة؛
- تخفيض الشفافية والدقة في القوائم المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

يتيح تقدم الشركة وجذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمع والمساهمة في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم.

2- أهداف حوكمة الشركات :

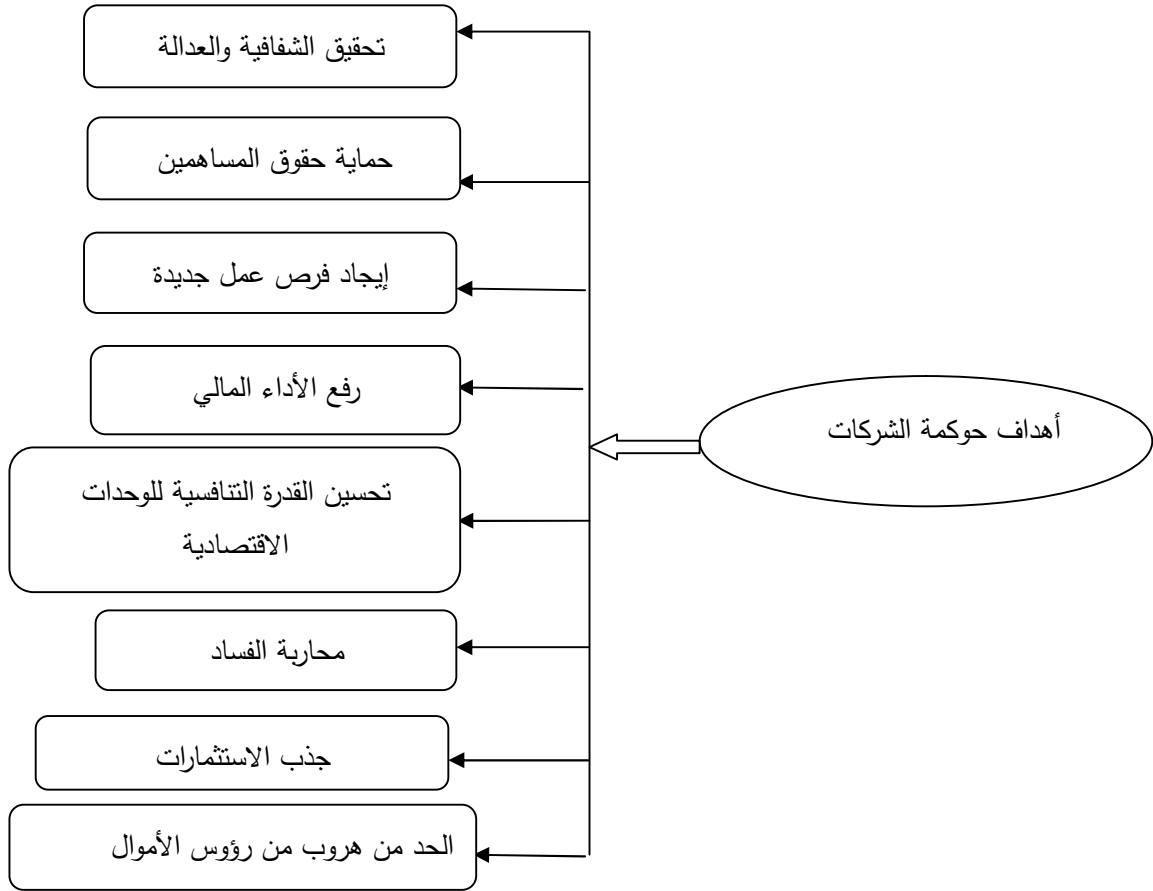
تسعى المؤسسة التي تتبنى نظام الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف .التي يمكن إيجازها كالآتي¹:

- ✓ تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركات وعملياتها وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أية مرحلة؛
- ✓ تحسين إدارة الشركة وتطويرها ،ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة وضمن اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرة بناء على أسس سلمية ،مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء؛
- ✓ تجنب حدوث أزمات مصرفية نظرا لأثرها الكبير على اقتصاد المحلي؛
- ✓ تحسين عملية صنع القرار في الشركات ،بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة؛
- ✓ تحقيق العدالة أي الاعتراف بحقوق جمع الأطراف ذات المصالح بالشركة بالشكل الذي يتضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا داخل أو خارج الشركة؛

¹مصطفى يوسف كافي .الإدارة المالية المعاصرة .دار المجتمع العربي .دار الإعصار . عمان .الأردن .2013.ص68-69.

- ✓ زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخلات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية؛
- ✓ تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة، وزيادة درجة الوعي عند المستثمرين لتتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية؛
- ✓ الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع¹. ويمكن إيجاز أهداف حوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: أهداف حوكمة الشركات



المصدر: مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيح، الحوكمة المؤسسية، جامعة قسنطينة الجزائر، 2008، ص 69.

¹ عبد الغاني دادن، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6 و 7 ماي 2012، ص 5.

وفي نهاية الأمر لابد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في شركة بكل صوره، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحاكمية الجيدة والناجحة¹.

رابعاً : خصائص حوكمة الشركات ومبادئها

1- خصائص حوكمة الشركات :

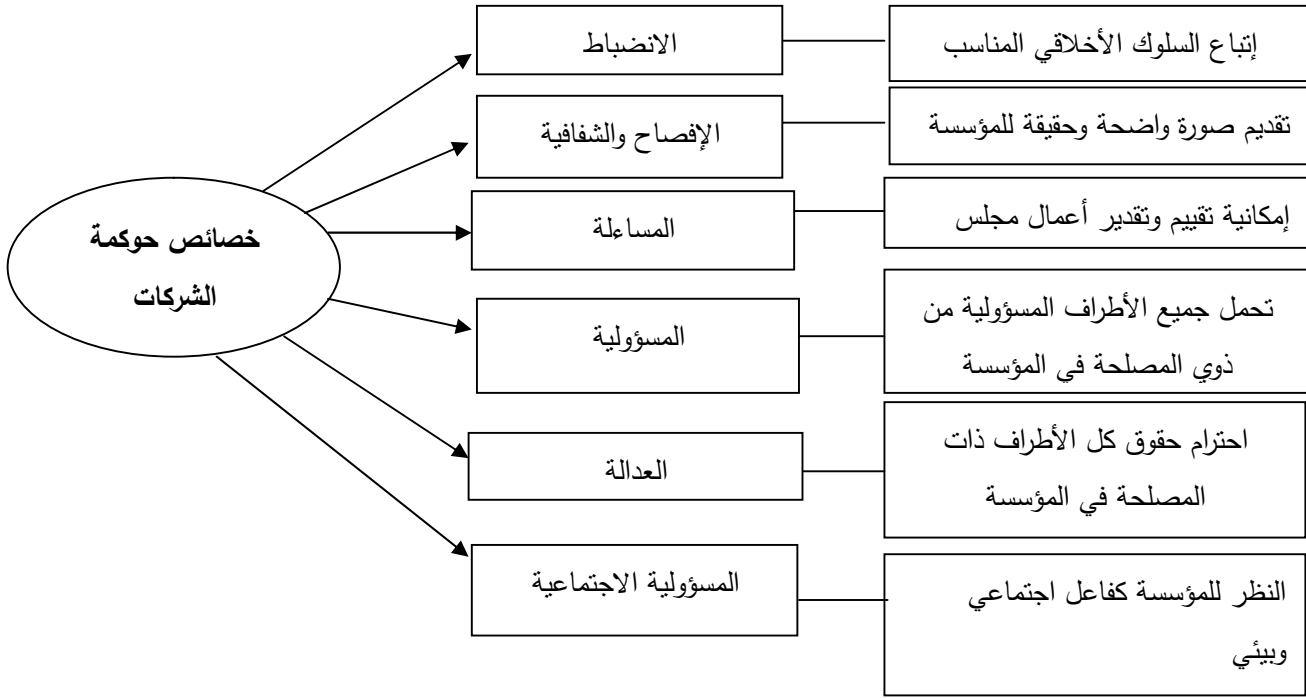
من خلال التعاريف السابقة لحوكمة الشركات، نستنتج أن لحوكمة الشركات مجموعة من الخصائص التي تساعد على تحقيق مزاياها وأهدافها، هذه الخصائص تتمثل في²:

- الانضباط: يعني إتباع سلوك أخلاقي ومهني مناسب وصحيح؛
- الشفافية: تعني تقديم معلومات حقيقية بحيث تمثل الواقع بصدق وذلك وفقاً لما يتطلبه المستخدم؛
- الاستقلالية : تعني عدم وجود تأثير أو ضغوطات تؤثر على حيادية العمل بحيث لا يوجد انحياز لجهة معينة دون أخرى؛
- المساءلة: وتعني إمكانية تقييم عمل الإدارة والإدارة التنفيذية ومحاسبة المقصرين في العمل والواجبات الموكلة لهم؛
- المسؤولية : ويقصد بها مسؤولية جميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة بحيث تقع على عاتقهم مسؤولية إخفاق العمل في المؤسسة؛
- العدالة: أي العدالة في التعامل مع جميع الأطراف ذات العلاقة في المؤسسة دون تفضيل بعض على البعض الآخر.

¹ - مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيح، مرجع سابق، ص71.

² - بن الزاوي، عبد الرزاق ونعمون، إيمان، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 09.

الشكل رقم 2 : خصائص حوكمة الشركات



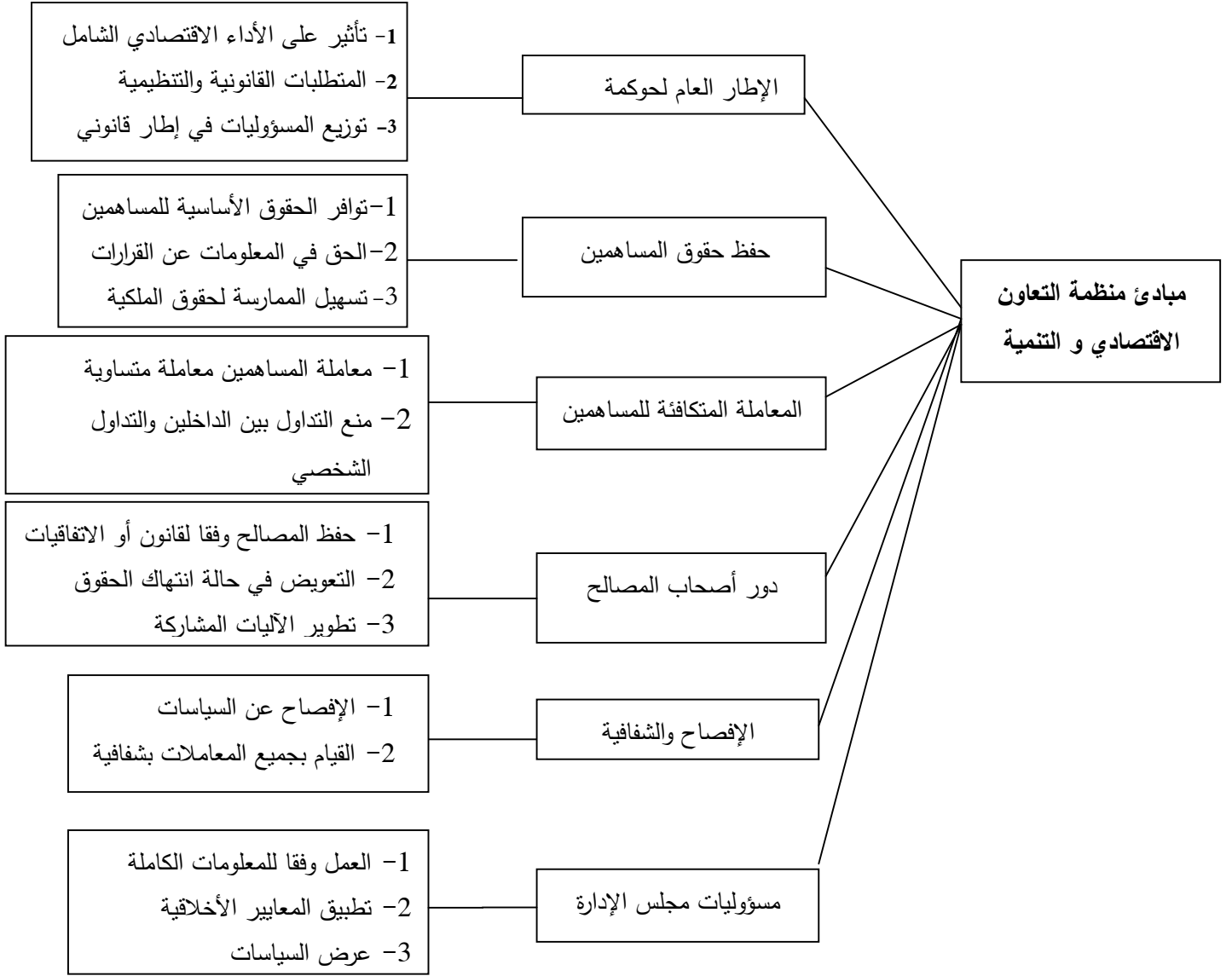
المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة .

2- مبادئ حوكمة الشركات :

مبادئ حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحقق أكبر قدر من الحماية والتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها وقد تم صياغة ستة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات من قبل كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بالمشاركة مع منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية(OECD2004)¹:

¹ - مصطفى يوسف كافي، الإدارة المالية المعاصرة، دار المجتمع العربي، دار الإحصاء، عمان، الأردن، 2013، ص 59.

الشكل رقم 3: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات



المصدر: مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيع، الحوكمة المؤسسية، جامعة قسنطينة الجزائر، 2008، ص 60.

✓ المبدأ الأول: توافر الأسس اللازمة لفاعلية إطار حوكمة الشركات¹ :

- يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون؛

¹ مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيع، مرجع سابق ص 61 .

- يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلفها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق؛
 - إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع يجب أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والإلزام بتطبيقه؛
 - يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور؛
 - يجب أن تتمتع الهيئات الإشرافية الرقابية المسؤولية عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.
- ✓ **المبدأ الثاني: حقوق المساهمين¹ :**

ينص المبدأ الثاني بصفة أساسية على حماية الحقوق الأساسية للمساهمين، وأهم هذه الحقوق الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين، الحق في وجود طرق مضمونه لتسجيل الملكية، والحق الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منظم، والحق في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، والحق في نصيب في أرباح الشركة.

ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة في المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغييرات أساسية في الشركة مثل تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلهما من مستندات، وكذلك ما يتعلق بالترخيص بإصدار أسهم إضافية، وعمليات استثنائية قد تؤدي إلى بيع الشركة.

ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة، والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، كما ينبغي أن يحاط المساهمون علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت.

ينبغي إمداد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيتم اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.

ينبغي أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة والمراجعة الخارجية السنوية، ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، واقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة .

¹ - علاء محمد شوقي، إبراهيم عيسى، تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015، ص26.

ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتكون لدى المساهمين القدرة على التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وكبار التنفيذيين في الشركة، وأن يتمكن المساهمين من التصويت سواء شخصيا أو غيابيا، مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضوريا أو غيابيا .

✓ المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين¹:

يهتم المبدأ الثالث بالمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، على أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال في حال انتهاك حقوقهم، ومعاملة كافة المساهمين جملة نفس طبقة الأسهم معاملة متساوية، كما ينبغي حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال التي يقوم بها، أو يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة والتي يتم القيام بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن تكون هناك وسائل فعالة للإصلاح بشكل فعال، وأحد المحددات الرئيسية لدرجة احترام حقوق المساهم هي توافر طرق فعالة للحصول على تعويض للشكاوي، وبتكلفة معقولة وبدون تأخير طويل.

كما تزداد ثقة مستثمري الأقلية عندما يوفر النظام القانوني آليات لمساهمي الأقلية لرفع دعاوي قانونية إذا ما توافرت لديهم أسس معقولة للاعتقاد بأن حقوقهم قد تم انتهاكها، وهناك بعض المخاطر في أن النظام القانوني الذي يمكن أي مستثمر من تحدي نشاط الشركة أمام المحاكم، قد يصبح طريقا إلى الإفراط في التقاضي، ولذا فإن كثيرا من النظم القانونية قد أدخلت نصوصا لحماية الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ضد استغلال التقاضي، وأن يفصح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشركة لمجلس الإدارة عما إذا كانت لهم سواء بشكل مباشر أم غير مباشر أم بالنيابة عن طرف ثالث، أي مصلحة مادية بالشركة.

✓ المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في حوكمة شركات² :

- يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا؛
- يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- يجب إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن إنتهاك حقوقهم.
- يجب العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء؛

¹ - علاء محمد شوقي، إبراهيم عيسى، مرجع سابق، ص 27.

² - مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيع، نفس المرجع ص 64.

- توفير المعلومات وفرص النفاذ لها لأصحاب ذوي المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب؛
- يجب السماح لذوي المصالح ، بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم، بالاتصال بحرية مجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم؛
- يجب أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فعال كفاء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

✓ المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية¹ :

يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور للشركة، بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة.

أ- يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضا ما يلي :

- 1- النتائج المالية و التشغيلية للشركة؛
- 2- أهداف الشركة؛
- 3- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت؛
- 4- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم؛
- 5- معاملات الأطراف ذوي العلاقة؛
- 6- عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة؛
- 7- الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح.

ب- يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبية والمراجعة المالية وغير المالية.

ت- يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مرجع مستقل ومؤهل بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس المساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة بأدائها في جميع المجالات الهامة.

ث- يجب أن يقدم مراجعي الحسابات الخارجية تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الحريصة عند القيام والمراجعة.

¹ -مصطفى يوسف كافي. الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق، 2013، ص65.

ج- يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

ح- يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحلل، والوسطاء وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرين والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.

✓ المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة :

يجب أن يتضمن نظام حوكمة المؤسسات إتباع سياسة إستراتيجية للمؤسسة والمراقبة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مسؤولية مجلس الإدارة تجاه مساهميها، فمثلا على أعضاء مجلس الإدارة والتعامل بحسن نية، مع الحرص والعناية الواجبة تجاه كل من يخدم مصالح المؤسسة ومساهميها.

خامسا: آليات حوكمة الشركات

تنقسم آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وأخرى خارجية يتم تفصيلها كآلاتي:

1. الآليات الداخلية لحوكمة الشركات :

تعتبر آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويتم تصنيف الآليات الداخلية إلى ما يلي¹:

1- مجلس الإدارة : يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة السلوك، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعلاء و مكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم بأدائها وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين.

2- لجان مجلس الإدارة : على الشركة إن تنشئ على الأقل اللجان التي تنص عليها متطلبات بورصة الأوراق المالية المقيدة بها أسهمها، ويقرر مجلس الإدارة مدى احتياجه من عدمه لإنشاء تلك اللجان، وتتشكل كل لجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين، والذين تتوافر لديهم والمهارات المناسبة للعمل في تلك اللجان، ويعتبر تعيين رؤساء اللجان

¹ - فريد كورتال، حوكمة المؤسسات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، أيام 15 و 16 أكتوبر، 2008 ص 9.

وأعضائها من سلطة مجلس الإدارة، ولهذا الأخير الحق في الإشراف على مدى فعالية اللجان حيث تكمن قيمة هذه اللجان في طمانينة المساهمين وتحسين جودة المهمة وكذا حل النزاعات.¹

3- لجنة التدقيق : يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تصفح عنها المؤسسات، وذلك من خلال إعدادها التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

4- لجنة المكافآت: تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتركز وظائف لجنة المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

5- لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهارتهم و خبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين وتقييم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها.

6- التدقيق الداخلي : تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورها في عملية الحوكمة وذلك بزيادة قدرتها المواطنين على مساءلة الشركة حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينقدونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين والعاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

7- آلية هيكل الملكية: يقصد بهيكل الملكية من هم أصحاب المال المملوك وقيمة ونسبة أنصبتهم في المؤسسة ويعتبر احد أهم الآليات الهامة في حوكمة الشركات، وان الفصل الكامل بين الملكية والرقابة يعتبر شيئا نادر الحدوث، فعالبا المتحكمون في المؤسسة يكون لهم حصة من الملكية وبعضهم قد يكون لهم الملكية بالكامل. ويتم تحديد كيفية تأثيرهم على إدارة شركة كالأتي²:

- سيطرة المديرين على ملكية الشركة
- الملكية بواسطة مجموعة الملاك المسيطرين
- الملكية بواسطة الأفراد بين المستثمرين
- أهمية هيكل الملكية في الشركات في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات

¹ قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص 57-58.

² قطاف عقبة، مرجع سابق، ص 61.

2. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالقرارات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة والضغط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع حيث يشكل هذا المصدر احد المصادر الكبرى المتولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- **التدقيق الخارجي:** له دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية المكشوفات المالية ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك المكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجلس الإدارة وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختبار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجنة التدقيق المستقلة والنشيطة سوف تطلب تطبيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة .

2- **منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:** تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تهدف سلوك الإدارة وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

3- **الاندماجات والإكتسابات:** تعد الاندماجات والاكنتساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلية في قطاع الشركات في أنحاء العالم لأن الاكنتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال ،حيث غالبا ما يتم الاستفتاء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكنتساب والاندماج .

4- **التشريع والقوانين:** تلعب دورا مهما في حوكمة الشركات حيث تضمن حماية المساهمين وأصحاب المصالح وتنظيم العلاقات بينهم وبين الإدارة المؤسسة، وتلزم المؤسسات بتطبيق مبادئ الحوكمة وتوفير الإطار الفعال لتطبيق الحوكمة.

المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يعتبر موضوع الأداء المالي من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين وهذا أدى إلى اهتمام الشركات بهذا الموضوع بشكل عام لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح وذلك من خلال تقييم الأداء المالي عن طريق مجموعة من المؤشرات المختلفة التي سنتطرق لها في هذا المبحث.

أولاً: مفهوم الأداء المالي

يركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين مختلفة، إلا أنه لم يتوصل الباحثون إلى إجماع حول مفهوم موحد للأداء المالي، وفيما يلي مجموعة من التعاريف التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب له:

✓ عرفه (Hunt & Morgan) سنة 1995 "يعد هدف الشركات الأساسي، أما عن الهدف الثانوي للشركة يمكن تحقيقه ضمناً من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق".

✓ كما عرفه (Miller & Des) سنة 1996 على أنه "تمثل في الطريقة التي تتجزأ الأعمال المحددة لتحقيق أهداف الشركة، كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه الشركات لتحقيق غايتها.

بالإضافة إلى تعريفات أخرى:

✓ يعرف بأنه: " أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة محددة".

✓ ويعرف بأنه أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو السهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها¹.

من خلال ما سبق يمكننا أن نعرف الأداء المالي على أنه أداة ووسيلة تستعملها المؤسسات لتحقيق غايتها وأهدافها كما أنه يعكس المركز المالي لها.

ثانياً: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها اقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد

¹ - علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 68.67.

الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة¹.

ثالثا: أهداف الأداء المالي

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للشركات في صنع القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والمنافسة، حيث يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية²:

✓ يمكن للمستثمرين متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية والسيولة والنشاط والمديونية على سعر الأسهم؛

✓ يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

رابعا : تقييم الأداء المالي

1- تعريف تقييم الأداء المالي :

يعد كل من التخطيط، الرقابة، وتقييم الأداء مفاتيح أساسية لبناء إستراتيجية المؤسسة في ظل بيئة الأعمال المعاصرة والمتغيرة، حيث تسعى المؤسسة التوازن معها لأجل الحفاظ على استمراريته، وبما أن الركن المالي والركيزة الأساسية في المؤسسة وجب إيجاد آلية لتقييمه، وفق المراحل التالية³:

✓ وضع معايير كمرجعية لقياس الأداء؛

✓ قياس الأداء الفعلي و مقارنته مع الأداء المخطط؛

✓ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

يرتبط الأداء بعنصرين أساسيين هما الفعالية و الفاعلية إذن فعلمية التقييم سترتبط حتما بهما، حيث أنها كوظيفة إدارية: "عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المنشآت الأعمال نفسها تحصل على مواردها وتتنفع منه بفاعلية وكفاءة في سبيل تحقيق أهدافها"⁴.

➤ كما عرفت على أنها: "نظام يتضمن مجموعة مقاييس ومؤشرات قد يكون بعضها ماليا، والآخر غير مالي. يهدف لتحديد مستوى نتائج أداء داخل المؤسسة ككل دون الدخول في علاقات تكاملية بين

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة، عمان، المنهل للنشر، 2010، ص 47.46.

² - محمد محمود الخطيب، نفس المرجع، ص 47.46.

³ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص 88.

⁴ - حمزة محمود الزبيدي، نفس المرجع، ص 91.

العناصر و الأفراد و أقسام أو وحدات داخل المؤسسة و أثر أداء كل منها في ظل المنظومة الأكبر منه¹، و اظهر التعريف كيفية تقييم الأداء بصفة شاملة للمؤسسة دون تفصيل في الوظيفة أو الشخص المقيم .

➤ بينما فصل التعريف الموالي أكثر في عملية تقييم الأداء من حيث الخطوات و الأهداف كما يلي: "الأداة التي تستخدمها الإدارة للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات و تشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات و غالبا ما تكون المقارنة بينما هو محقق فعل أو ما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة"².

➤ كما حددت بأنها: "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل في قطاع اقتصادي وصناعي معين بواسطة القوائم المالية (الميزانيات، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات النقدية، جدول الأموال الخاصة) ليستهدف إيجاد موقع للمؤسسة على مستوى الاقتصاد أو قطاع فقط، بل بهدف تقييم المؤسسة لإعطاء مفاتيح لهم الوضعية السابقة و الحالية من أجل لتنبؤ الجيد بمستقبلها"³.

➤ عرف الحسيني تقييم الأداء المالي بشكل موجز بأنه: "قياس مدى انجاز الأهداف المالية بواسطة مؤشرات يقدمها التحليل المالي بالمقارنة بين الأداء الحالي والأداء المتوقع و بالتالي معرفة نقاط القوة و الضعف التي تؤثر على قيمة الشركة"⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف تقييم الأداء المالي بأنه أداة لقياس مدى انجاز الأهداف المسطرة وذلك من خلال مؤشرات معينة .

2- خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية⁵:

- 1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- 2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة و النشاط، و تتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

¹ محمود يوسف محمد، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص 97.

² مجيد المرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 21.

³ Arnaud THAUVRON, *évaluation d'entreprise, Economica*, 3^{ème} édition, Paris, 2010, p23 .

⁴ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك كمدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار الواصل، عمان، الأردن، 2003، ص 222.

⁵ سليمان رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 55.

- 3- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها؛
- 4- دراسة وتقييم الأداء، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ونقاط القوة والضعف.

خامسا: مؤشرات تقييم الأداء المالي

1- مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية:

ظهرت النسب المالية كمنهج كلاسيكي مقارن لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، فالمعلومات المالية والمحاسبية المحتواة في الكشوف المالية بشكل مطلق ليس لها معنى أو دلالة مكانية أو زمنية إلا إذا تم وضعها في علاقة نسبية لبندين أو أكثر وربطها بقيم معيارية أو مرجعية كالقيم التاريخية، متوسط الصناعة، واهم هذه المؤشرات:

1.1- العائد على الأصول (ROA):

معدل العائد على الأصول يقيس كفاءة استخدام الأصول المستثمرة (المادية، المالية، الفكرية) لتحقيق عائد مناسب يبرر التكاليف الخاصة بالاستثمار في هذه الأصول وبالتالي يقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية الاستخدام الكفء لتلك الأصول و مسؤولية التمويل للحصول عليها.¹

يفاس العائد على الأصول من خلال العلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الأصول}$$

2.1- العائد على الاستثمار (ROI) :

يعتبر هذا المقياس أحد مؤشرات الربحية فهو يعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة فيها أكانت مملوكة أو مقترضة، و كذلك التنبؤ بهذه القدرة مستقبلا، فيتم تشكيل علاقة بين الأموال المستثمرة و النتيجة المصاحبة لها.²

يتأثر العائد على الاستثمار بثلاثة متغيرات رئيسية هي:³

¹ - رزقي محمد، تحليل تأثير راس المال الفكري على الاداء المالي للمؤسسة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 158 .

² - رزقي محمد، مرجع سابق، ص 152.

³ - نبيل سالم احمد الوقاد ، إبراهيم جابر السيد احمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالي ، دار الجديد لنشر والتوزيع، الجزائر ، 2019 ، ص 55.

- صافي رأس المال المستخدم و ذلك باستبعاد الاستثمارات الخارجية و الأصول الجديدة التي لم تستخدم خلال مدة الحساب؛
- صافي المبيعات خلال مدة الحساب؛
- أرباح الاستثمارات قبل طرح الفوائد.

ويتم حساب معدل العائد على الاستثمار وفق المعادلة التالية:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الأموال المستثمرة}$$

3.1- العائد على الملكية (ROE):

اعتبر العائد على حقوق الملكية من بين المؤشرات الأكثر استخداما من طرف المحللين الماليين لفترة طويلة باعتباره مقياسا متكاملًا يصف العلاقة بين العائد والمخاطرة، ويعرف أيضا باسم العائد على الأموال الخاصة أو مؤشر المردودية المالية، يستخدم لقياس مقدار الربح المحقق من حقوق المساهمين، وبالتالي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمرودود عن مخاطرتهم لتوظيف أموالهم، كما يدل على كفاءة الإدارة في توظيف أموال المستثمرين.¹

و يتم حساب معدل العائد على الملكية وفق المعادلة التالية:

$$\text{العائد على الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية.}$$

4.1- هامش الربح الصافي (NPM) :

نسبة هامش الربح الصافي تدل على مدى قدرة المؤسسة للتحكم و السيطرة على تكاليفها كونها تأخذ بعين الاعتبار جميع الإيرادات و النفقات حتى تلك المحققة من الأنشطة الاستثنائية، تحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{هامش الربح الصافي} = \text{صافي الربح} / \text{صافي المبيعات}$$

2- مؤشرات تقييم الأداء المالي الحديثة:

طورت طرق حديثة للتقييم تعتمد على أساس تحسين التدفقات النقدية، لأنها تربط عملية تقييم أداء المؤسسة الداخلي والخارجي بعنصر خلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين.³ نتطرق إليها في مايلي:

1.2- القيمة الاقتصادية المضافة :

تحسب بالفرق بين نتيجة الاستغلال والتشغيلية بعد الضريبة و علاوة رأسمال المدفوع في الاستغلال في تكلفة الوسطية المرجحة لرأسمال¹:

¹-رزقي محمد، مرجع سابق، ص، 156.

²- مرجع سابق، ص156.157.

³- أوجين بيرجهام وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للطباعة والنشر، الكتاب الأول، 2012، ص 199.

$$EVA = [RNE \times (1 - T)] - (CE \times K)$$

حيث:

- EVA القيمة الاقتصادية المضافة.
- RNE النتيجة الصافية للاستغلال.
- T معدل الضريبة.
- CE رأس المال المدفوع.
- K تكلفة الوسطية المرجحة.

2.2- القيمة السوقية المضافة

تعد مقياس خارجي يؤدي لتلخيص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين. ويفرض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل التي تصبح مساوية لقيمتها الدفترية، فإنها تحسب بالصيغة التالية²:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للأسهم - القيمة الدفترية لحقوق المالكين كما تظهر في الميزانية.

نظرا لأن الافتراض الذي تقوم عليه الصيغة السابقة غير منطقي خاصة إذا امتلكت المؤسسة سندات طويلة الأجل والتي ستتغير قيمتها بتغير قيمة الفائدة السوقية، مع وجود علاقة عكسية بين قيمة السند ومعدلات، وإهمالها لعامل مهم هو تكلفة الفرصة البديلة، أي أنها تلغي العوائد المتوقعة من فرص استثمارية بديلة أو ذات مخاطر مماثلة، استبدالها وحسابها انطلاقا من مجموع القيم الحالية لمقيمة الاقتصادية، كما يلي³:

$$MVA = \sum_{T=1}^n \frac{EVA}{(1 + K)^T}$$

حيث:

- MVA: القيمة السوقية المضافة .

¹ - بوضياف صفاء، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة

الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017، ص 53.

² - أوجين بيرجهم وآخرون، نفس المرجع، ص 200.

³ - بوضياف صفاء، نفس المرجع، ص 55.

- EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

- K: تكمة المتوسطة المرجحة لرأسمال.

الصيغة أعلاه تثبت العلاقة بين مؤشر التقييم الداخلي (القيمة الاقتصادية المضافة) ومؤشر التقييم الخارجي (القيمة السوقية المضافة) وهذا ما تأكده العلاقة التالية:
القيمة البورصة للمؤسسة + القيمة الدين المالي = الأموال المدفوعة + قيمة الحالية لقيمة الاقتصادية.
ومنه: فالقيمة الحالية لقيمة الاقتصادية المضافة = القيمة البورصة + قيمة الدين المالي - الأموال المدفوعة.

ومنه تكامل الأداء الداخلي والخارجي للمؤسسة إذ لا يمكن الفصل بينهما بل يكمل إحداها الآخر.

3.2- عائد التدفق النقدي على الاستثمار (CFROI) :

إن هذا النموذج هو نتيجة اقتراح مجموعة الاستشارة ببوسطن (BCG) التي تشكل إحدى المكاتب الأمريكية المتخصصة في الاستشارة في التسيير، و يتمثل عائد التدفق النقدي على الاستثمار في المعدل الذي يساوي بين قيمة الأصول و قيمة التدفقات النقدية المنتظرة على طول حياتها الاقتصادية، وبأسلوب آخر يتمثل هذا العائد في أسلوب معدل لمعدل المر دودية الداخلي حيث إن هذه المقاربة تفرض إجراء مجموعة من المعالجات من أجل حساب القيمة الإجمالية للأصول والتدفقات النقدية الإجمالية¹. ولحساب هذا المؤشر يجب معرفة التدفقات النقدية التشغيلية بعد الضريبة (CFE) والتي تحسب كما يلي² :
التدفقات النقدية التشغيلية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة - الاهتلاكات + مؤونات الاستغلال - الحاجة من رأس المال العامل للاستغلال .

ومنه يمكن حساب (CFROI) بالعلاقة التالي :

$$CFROI = \frac{CFE(1 + CMPC)}{AEB}$$

حيث :

- CFE : التدفقات النقدية التشغيلية.

- CMPC : التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

- AEB : مجموع الأموال المستثمرة.

¹ - farid latreche , création de valeur et données comptables , ferhat abbas -Sétif , 2002 ,p35.

² - رزقي محمد، مرجع سابق، ص166.

المبحث الثالث: دراسات سابقة

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة دادن عبد الغني (2006)¹:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في بورصتي الجزائر وباريس بين 2006 و 2007 وذلك نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- الاعتماد على النظام المغلق ينتج عنه البعد المحاسبي؛
- الاعتماد على ثلاث مؤشرات في تقييم وقياس الأداء المالي وهي: البعد المحاسبي، البعد المالي، البعد الاقتصادي.

2- دراسة يحيى إلهام، بوحديد ليلي (2014)² :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للحوكمة ، و منافع تطبيقها على المؤسسات ودورها في تحسين الأداء المالي ، ذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة NCA روية بالجزائر 2014 .

و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- الحوكمة تساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة، من خلال زيادة فرص التمويل الخارجي، زيادة قيمتها، وتحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح؛
- الشفافية تلعب دورا كبيرا في جذب رأس المال.

3- دراسة حياة أحمودة (2014)³:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة حوكمة الشركات لضمان مصداقية القوائم المالية من خلال دراسة حالة مديرية العمالات للاتصالات لسنة 2014 من خلال تحليل المعلومات باستخدام أدوات إحصائية منها الاستبيان والانحدار الخطي المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن ظهور مبادئ حوكمة الشركات جاء نتيجة لمجموعة من الأزمات المالية والفساد المالي والإداري الذي عرفته مجموعة مت الشركات الكبرى؛

¹- دادن عبد الغاني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، 2007.

²- يحيى إلهام ، بوحديد ليلي ، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية ، دراسة منشورة في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014 .

³- حياة أحمودة، حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية القوائم المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة محمد لخضر، الجزائر، 2014-2015.

- تؤدي آليات حوكمة الشركات دور كبير من خلال مساهمتها في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة التي من خلالها تستطيع إن تحقق أهدافها .

4-دراسة ريمة شيبوب (2015) :¹

هدفت الدراسة إلى اختبار كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات، من خلال دراسة قياسية لـ 16 شركة بولاية سطيف للفترة الممتدة من 2010 إلى 2013 ، باستخدام أدوات الجمع وتحليل بيانات الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج التالية :

- ضرورة الاهتمام بحوكمة الشركات وهي فصل الملكية عن التسيير وما يترتب عن ذلك من تكاليف لها أن تؤدي إلى تراجع الأداء المالي للشركات إذا لم يتم التحكم فيها بشكل جيد .

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1-دراسة (Flodberg,2013) :²

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها في دول الشمال الأوروبي، وذلك من خلال التحليل المالي لعينة 190 شركة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين تطبيق الحوكمة وزيادة الربحية في الشركات؛
- تؤثر حوكمة الشركات تأثير إيجابيا في الغالب على الأداء المالي.

2-دراسة MokedamAbirat (2019) :³

هدفت الدراسة لتحديد دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة من خلال دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

- التطبيق الصحيح لمبادئ حوكمة الشركة من طرف مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركات.

¹ - ريمة شيبوب ، كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة ماجستير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 2015 .

² - Feldberg "، the Relationship between corporate governance and performance in the Nordic countries، 2013.

³ - Mokedam Abirat"، the rôle of the bord of directos in import in Financial performance in the propre applicatication of corporate governance principles، " journal Economie issue 10(1) ، 296-292، 2019.

ثالثا: مستخلص الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة بان هناك علاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي وذلك لفترات زمنية مختلفة. حيث حاولت إثبات الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في بيئات مختلفة . اعتمدت الدراسات السابقة على أدوات إحصائية مختلفة من بينها الانحدار الخطي المتعدد.

رابعا : الإضافات المحتملة للبحث

حاولت استكشاف أو اختبار الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة خلال سنة 2021. اختبرت تأثير المكونات الداخلية للحوكمة المعبر عنها..... سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على الانحدار الخطي المتعدد.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج إن حوكمة الشركات أصبح الاعتماد عليها أمر ضروري لأنها تعمل على تحقيق الاستثمار الأمثل و كسب ثقة المستثمرين بالإضافة إلى تأكيد أهمية الشفافية و الإفصاح من خلال تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة و ملاكها و جميع الأطراف من أصحاب المصالح، والعمل على تحسين الأداء المالي باعتباره ضروريا لأي شركة لأنه يعكس مدى نجاحها أو فشلها. كما توصلنا إلى أن هناك علاقة ارتباط كبيرة بين آليات الحوكمة و الأداء المالي و هذا من خلال ما توصلنا إليه في الجانب النظري و سنحاول التوضيح أكثر في الجانب التطبيقي من دراستنا.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي لحوكمة

الشركات والأداء المالي

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لكل من حوكمة الشركات والياتها وكذا الأداء المالي والتطرق إلى كيفية تحسين الأداء المالي من خلال آليات الداخلية لحوكمة الشركات حيث تعتبر هذه الأخيرة ضرورة ملحة، وعدم تطبيقها يؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات وبالتالي ظهر هناك اتجاه من خلال الدراسات السابقة لمعرفة تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي بشكل عام وهو ما نحاول دراسته في الجانب التطبيقي من خلال دراسة عينة بنوك إسلامية القائمة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018 من خلال العناصر التالية :

المبحث الأول : الدراسة الوصفية للإطار التطبيقي.

المبحث الثاني : الدراسة القياسية للإطار التطبيقي.

المبحث الأول: الدراسة الوصفية للإطار التطبيقي

المنهجية المتبعة في التحليل تتمثل في نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، التي يتم فيها جمع بيانات ظاهرة معينة لمجموعة من الشركات أو الدول أو... لفترة زمنية معينة، ولقد اكتسبت هذه النماذج أهمية بالغة خصوصاً في الدراسات التطبيقية القياسية. لذلك سنلجأ في هذه الدراسة إلى استعمال هذا النوع من النماذج كوننا نسعى إلى تحليل تأثير أربع متغيرات للآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مؤشر العائد على الأصول خلال الفترة 2011 إلى 2018. وللوصول إلى ذلك يتم من خلال هذا المبحث: تحديد الإطار العام للدراسة والتعريف بعينة البنوك الإسلامية، ووصف للمتغيرات الداخلة في نموذج تحليل العلاقة، والتحليل الوصفي للبيانات وكذلك تحليل العلاقات الموجودة بين المتغيرات.

أولاً: إطار الدراسة

قامت العديد من الدراسات بتحليل تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي باستخدام مختلف الأساليب الإحصائية (تحليل التباين، الانحدار الخطي البسيط، الانحدار الخطي المتعدد...) إلا أنه لا يوجد اتفاق بين نتائج هذه الدراسات، فبعضها توصل إلى وجود تأثير واضح للآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي، والبعض الآخر كانت نتائجه تشير إلى أن العلاقة ضعيفة بينها.

قصد تحليل بيانات الدراسة المعتمدة على بيانات البنائ واختبار الفرضيات تم استخدام البرنامج الإحصائي القياسي (Stata 13).

1-مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018.

2- العينة المستهدفة

تم اختيار عينة من أربعة بنوك إسلامية قصد دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي وذلك على أساس:

- توفر المعلومات حول الآليات الداخلية للحوكمة والبيانات المالية للبنك؛
 - البنك يزاول نشاطه دون انقطاع خلال فترة الدراسة؛
 - لم يقم البنك بعمليات الاندماجات خلال فترة الدراسة؛
- وسنتطرق لها فيما يلي:

2-1- تقديم عينة المصارف الإسلامية

لقد تم اختيار العينة المكونة من: بنك السلام الجزائري، بنك دبي الإسلامي، بنك البلاد السعودي، بنك ABC الإسلامي.

✓ بنك السلام الجزائري:¹

أ-التقديم: يعتبر بنك السلام فرعا إماراتيا خاضعا للقوانين الجزائرية تأسس في جوان 2006 ،حيث تم اعتماده من قبل السلطات النقدية الجزائرية نهاية شهر سبتمبر 2008 ، بينما دخل حيز أعماله بشكل رسمي في أكتوبر من العام 2008 ، وكان قد بدأ بنك السلام -الجزائر برأسمال قدره 5 مليار دينار جزائري، ثم تم رفعه إلى 10 مليار دينار جزائري نهاية 2009 استجابة لطلب السلطات النقدية الجزائرية التي ألزمت كل البنوك التجارية العاملة في الجزائر لرفع رأس مالها إلى 10 مليار دينار جزائري كحد أدنى، وقد بدأ مصرف السالم الإسلامي ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يقتحم السوق الجزائرية. و فيما يتعلق بالمنتجات المصرفية التي شرع المصرف في تقديمها لزيائنه في الجزائر فتتمثل في حسابات التوفير، حسابات الودائع الاستثمارية، تمويل العقارات من أجل الحصول على مسكن جديد من خلال المرابحة، حيث تصل مدة التمويل إلى 20 سنة مع إمكانية تمويل العقار ب 80% ، كما يمنح أيضا تمويلا لشراء السيارات عن طريق المرابحة لمدة تمويل تصل إلى خمس سنوات، في حدود 80% ، إضافة إلى التمويلات الاستهلاكية لشراء الأثاث والتجهيزات الإلكترونية لمدة سنتين².

ب-المهمة: اعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية، والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

ج-الزيائن: الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف.

د-قيم البنك:

➤ التميز: مصرف السلام-الجزائر يتبنى التميز كثقافة جماعية، وفردية، يسعى لتحقيقها بأعلى المعايير، في كل ما يقوم به من أعمال، فذلك يعد دافع لتحقيق الأهداف.

➤ الالتزام: الشعور بالمسؤولية، والعمل على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، والمنتظرة من قبل متعامليه وزملائه.

¹- موقع مصرف السلام الجزائر ، <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html> ، تمت المعاينة في: 2022/05/28 على الساعة 16:00.

²-ميموني بلقاسم، بن بيا محمد، واقع المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية " مصرف السلام الجزائر نموذجا"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، 2021، ص 97-98.

➤ **التواصل:** لقد جعل من التواصل الداخلي/ الخارجي، أهم أولوياته، لإدراكه أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائه.

هـ- **منتجات المصرف:** يقترح مصرف السلام-الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها.

و- **عمليات التمويل:** مصرف السلام-الجزائر يمول مشاريع استثمارية، وكافة احتياجات مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:

المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ المرابحة؛ الإستصناع؛ السلم؛ البيع بالتقسيط؛ البيع الآجل ... الخ

ز- **التجارة الخارجية:** مصرف السلام-الجزائر، يضمن تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح خدمات سريعة وفعالة من:

○ وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية؛

○ التعهدات وخطابات الضمان البنكية.

ح- **الاستثمار والادخار:** مصرف السلام-الجزائر يقترح حلول جذابة وأمنة من خلال:

اكتتاب سندات الاستثمار؛ فتح دفتر التوفير (أمنيته)؛ بطاقة التوفير (أمنيته)؛ حسابات الاستثمار، ... الخ.

ط-الخدمات:

○ خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛

○ الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر " ؛

○ خدمة "موبايل بنكنغ" ؛

○ خدمة مايل سويفت " سويفتي "؛

○ بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة "؛

○ بطاقات السلام فيزا الدولية؛

○ خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina"؛

○ خزانات الأمانات " أمان "؛

○ ماكينات الدفع الآلي؛

○ ماكينات الصراف الآلي، ... الخ

✓ بنك دبي الإسلامي:¹

تم افتتاح بنك دبي الإسلامي رسمياً في 15 سبتمبر 1975

أ- رؤية البنك: أن نكون المؤسسة المالية الإسلامية الأكثر تقدماً في العالم.

ب- رسالة البنك: أن يرتقي بمكانته ويحافظ عليها في صدارة المصارف الإسلامية الرائدة في العالم من خلال تقديم خدمات متميزة لعملائه والسير قدماً في مسيرة النمو والابتكار وضمن مشاركة الموظفين الدائمة.

ج- هدف البنك: أن يرسخ مفهوم البساطة والراحة في كل ما يقدمه، وذلك من خلال توفير تجربة شخصية مميزة وفريدة من نوعها تنسجم وتتوافق مع ممارسات الاستدامة العالمية من أجل مستقبل أفضل.

د- القيم البنك:

- الشمول : متاح للجميع، والأهم من ذلك، بدون تحيز.
- التعاون : مرتبط كفريق واحد لتقديم الخدمات المصرفية بسهولة.
- المرونة : تقديم حلول استباقية بشكل أسرع وتوفير تجارب ملائمة.
- المسؤولية : اتخاذ القرارات المسؤولة بصورة عادلة وشفافة وملزمة.
- الالتزام : تقديم تجارب مجزية بشغف والتزام تام.

✓ بنك البلاد السعودي:²

أ- نشأة البنك: بنك البلاد هو مصرف سعودي إسلامي تأسس بموجب المرسوم الملكي 48/ م بتاريخ 1425/9/21 هـ الموافق 4 نوفمبر 2004 برأس مال 6 مليار ريال سعودي. تم رفع رأس مال بنك البلاد إلى 7.5 مليار ريال سعودي، وذلك عن طريق منح أسهم مجانية لحاملي الأسهم بحيث يتم منح سهم لكل حامل أربعة أسهم، يقع مقره الرئيسي في مدينة الرياض في السعودية.

ب- خدمات البنك: يقدم بنك البلاد منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقدم البنك حلولاً في قطاعات متعددة مثل المنتجات المصرفية للأفراد، ومنتجات للشركات والأعمال، والمنتجات الاستثمارية من خلال الذراع الاستثمارية للبنك "البلاد المالية"، وخدمات التحويلات الدولية من خلال ذراع التحويل المصرفي "إنجاز".

¹-موقع بنك دبي الإسلامي، <https://www.dib.ae/ar/about-us/vision-mission>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/27، على الساعة

15:30.

²-موقع ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/27، على الساعة 15:30.

ج-مميزات البنك:

- أول مصرف إسلامي حقيقي
- أكبر نسبة اشتراك في الأسهم في المملكة العربية السعودية
- رابع أكثر مصرف في المملكة العربية السعودية من حيث عدد الفروع " خلال 3 سنوات فقط".
- أفضل بيئة عمل في عام 2007 م
- شهادة الجودة العالمية في عام 2007 م

د-جوائز البنك: حصل البنك على العديد من الجوائز أبرزها:

- أفضل بنك نمو في عدد المبيعات واستخدامات البطاقات مسبقة الدفع المقدمة من فيزا.
- حصل قطاع الخزينة في عام 2015، على جائزة أفضل متعامل أجنبي بالسلع والمقدمة من بورصة ماليزيا.
- اختيار بنك البلاد ضمن أفضل 100 علامة تجارية في المملكة العربية السعودية في الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة، حيث تم تكريم البلاد من قبل راعي الحفل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة الرياض.
- جائزة أقوى مصرف تجزئة إسلامي في السعودية، حيث تم تسليم الجائزة خلال المؤتمر العالمي لمصرفية التجزئة الإسلامية في فندق تاج بالأس بدبي يوم 17 نوفمبر 2015. وكان اختيار بنك البلاد للفوز بالجائزة تم عن طريق دراسة لكفاءة أداء البنوك قامت بها جامعة حمدان بن محمد الذكية.
- جائزة أفضل بنك في السعودية لعام 2015، المقدمة من مجلة أرببيان بيزنس الإماراتية.
- جائزة الجودة في العمليات البنكية التي تمنحها مؤسسة جيه بي مورجان المالية العالمية، تقديراً للأداء التشغيلي الرفيع الذي حققه البنك في مجال التحويلات البنكية للعملاء، والتحويلات المصرفية للبنك بما فيها عمليات الخزنة، مسجلاً بذلك فوزه بهذه الجائزة المرموقة ضمن أعلى فئاتها للعام 2015.
- جائزة "أفضل أداء لبنك إسلامي" في المملكة العربية السعودية لعام 2015، حيث تم تكريم بنك البلاد خلال المؤتمر الثاني والعشرون الإسلامي العالمي السنوي للمصارف الإسلامية بالبحرين من ضمن 18 جائزة يقدمها المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية.
- جائزة أفضل بيئة عمل في الشركات المساهمة السعودية في عام 2007
- جائزة عالمية لإتباع معايير الجودة العالمية من مؤتمر الجودة العالمي في نيويورك في عام 2007
- جائزة التميز الرقمي في فرع الأعمال الإلكترونية في عام 2007

- المركز الثالث ضمن قائمة TOP 10 لأفضل بيئة عمل في الشركات المساهمة السعودية في عام 2007
- المركز الأول لأفضل بيئة عمل للسيدات في عام 2007
- جائزة أفضل بيئة عمل في عام 2006
- جائزة أسرع بنك نمواً في المملكة في عام 2011
- ✓ بنك ABC الإسلامي:¹

أ-نبذة تاريخية: سُجِّل بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.) إبان تأسيسه كشركة مساهمة موحدة بتاريخ 17 يناير 1980 بمرسوم أميري صادر في مملكة البحرين، ومنح ترخيص مزاولة الأعمال المصرفية لبنوك الأوفشور من قبل مؤسسة نقد البحرين (مصرف البحرين المركزي حالياً) بتاريخ 7 أبريل 1980، وفي نفس التاريخ شرع البنك في مزاولة أنشطته برأس مال مصرح به قدره مليار دولار أمريكي. بحلول أبريل 1981، كان الشركاء الثلاثة الأصليون قد دفعوا مبلغ 750 مليون دولار من رأس المال بالكامل، وهم كل وزارة المالية في حكومة الكويت وفيما بعد تم تحويله إلى الهيئة العامة للاستثمار، ولأمانة اللجنة الشعبية العامة للخزانة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وفيما بعد تم تحويله إلى مصرف ليبيا المركزي، وجهاز أبو ظبي للاستثمار.

واستمر كل طرف مؤسس بامتلاك ثلث الأسهم لغاية عام 1990، حيث تمت زيادة رأس المال المعتمد أواخر عام 1989 إلى 1.5 مليار دولار أمريكي، تلا ذلك إدراج أسهم البنك في بورصة البحرين بالتزامن مع زيادة رأس المال المدفوع إلى مليار دولار أمريكي باكتتاب عام في البحرين واستثمارات دولية خاصة. وقامت في يونيو 2008 بزيادة رأسماله من خلال طرح إصدار أسهم وفقاً لحق الأولوية في الاكتتاب للمساهمين الحاليين بحيث يعطى كل منهم سهماً واحداً مقابل كل سهم يحمله، وبلغ حجم إصدار الأسهم الجديدة مليار سهم بسعر إصدار قدره دولار أمريكي واحد للسهم زائداً علاوة بقيمة 0.11 دولار للسهم.

في يناير 2010 اعتمدت الجمعية العمومية الغير عادية زيادة رأس مال البنك المدفوع من 2.0 مليار دولار إلى 3.11 مليار دولار من خلال إصدار أسهم أولوية للمساهمين الحاليين للبنك.

في ديسمبر 2010 استحوذ مصرف ليبيا المركزي على أسهم جهاز أبو ظبي للاستثمار في البنك والبالغة نسبتها 17.72%، مما رفع مساهمة مصرف ليبيا المركزي في البنك إلى نسبة 59.37% من مجموع أسهم البنك.

ب-المنتجات والخدمات: تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية تشمل الأعمال المصرفية التجارية وتمويل المؤسسات التجارية، منتجات الخزينة، الأعمال المصرفية الإسلامية، منتجات التجزئة، الأعمال المصرفية

¹- موقع بنك دبي الإسلامي، <https://www.bank-abc.com/ar/AboutABC/Pages/FactSheet.aspx> ، تاريخ الاطلاع:

2022/05/27، على الساعة 15:30.

الاستثمارية وخدمات التمويل التجاري، وذلك عبر شبكة من الفروع والمكاتب التمثيلية في 18 بلداً منتشرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا وآسيا والأمريكيتان.

ج- الشركات التابعة للبنك:

- بنك ABC الإسلامي، البحرين
 - شركة الخدمات المالية العربية (ش.م.ب.م)، البحرين
 - بنك ABC في الجزائر
 - بنك ABC في مصر
 - بنك ABC في الأردن
 - بنك ABC في تونس
 - بنك ABC في لندن
 - بنكو أيه بي سي برازيل اس ايه
- د- الأسهم: بنك ABC لديها 3.11 مليار سهم مستحق السداد، وأسهم المؤسسة مسجلة للتداول في بورصة البحرين تحت شعار أيه بي سي (ABC)، ويبلغ رأس المال المصرح للبنك 3.5 مليار دولار أمريكي، أما رأس المال المدفوع فيبلغ 3.11 مليار دولار أمريكي.

3- أسلوب جمع البيانات

3-1- بيانات حوكمة الشركات: تم جمعها من خلال تقارير مجالس إدارة البنوك الإسلامية عينة الدراسة والمنشورة في المواقع الإلكترونية لها.

3-2- البيانات المالية: تم جمعها من خلال البيانات السنوية للبنوك الإسلامية والمنشورة على المواقع الإلكترونية للبنوك عينة الدراسة.

4- وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات وفيما يلي شرح لها:

4-1- المتغير التابع: تم الاعتماد في قياس الأداء المالي للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة على النسبة العائد على الأصول، حيث من خلال الدراسة يمكن معرفة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي معبرا عنه بالعائد على الأصول.

الذي يحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة العائد على الأصول (ROA)} = (\text{صافي الدخل/إجمالي الأصول})$$

4-2- المتغيرات المستقلة: لدينا خمس متغيرات مستقلة معبرة عن الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والتي تتمثل أساسا في:

- متغير تركيبة مجلس الإدارة الذين يمكن قياسه من خلال عدد الأعضاء المستقلين في المجلس؛
 - متغير حجم مجلس الإدارة والذي يمكن قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة؛
 - متغير عدد لجان المجلس والذي يمكن قياسه من خلال عدد اللجان المكونة لمجلس الإدارة؛
 - متغير تركيز الملكية الذي يمكن قياسه من خلال نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين؛
- 4-3- المتغيرات الضابطة: لدينا متغيرين ضابطين يتمثلان أساسا في:

- حجم البنك يتم قياسه عن طريق لوغاريتم مجموع الأصول
 - مستوى الرفع المالي يقاس عن طريق النسبة: إجمالي القروض/إجمالي الأصول
- ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 1: متغيرات الدراسة

نوع المتغير	اسم المتغير	الرمز	القياس
المتغير التابع	العائد على الأصول	ROA	صافي الدخل/إجمالي الأصول
المتغيرات المستقلة	تركيب مجلس الإدارة	INDCA	عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
	حجم مجلس الإدارة	NCA	عدد أعضاء مجلس الإدارة
	لجان المجلس	NCOMA	عدد اللجان في مجلس الإدارة
	تركيز الملكية	NCTMAJ	نسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين
المتغير الضابط	حجم البنك	TAILLEB	لوغاريتم مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: التحليل الوصفي للمتغيرات

يعتبر المتوسط الحسابي أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما في الدراسات القياسية باعتباره يدخل في حساب الكثير من المقاييس الإحصائية الأخرى كالتباين والانحراف المعياري، وسيتم تحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض بحساب أصغر قيمة وأعلى قيمة، وتحديد مدى تباعدها عن المتوسط الحسابي بحساب الانحراف المعياري لكل متغيرة.

الجدول رقم 2: الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة

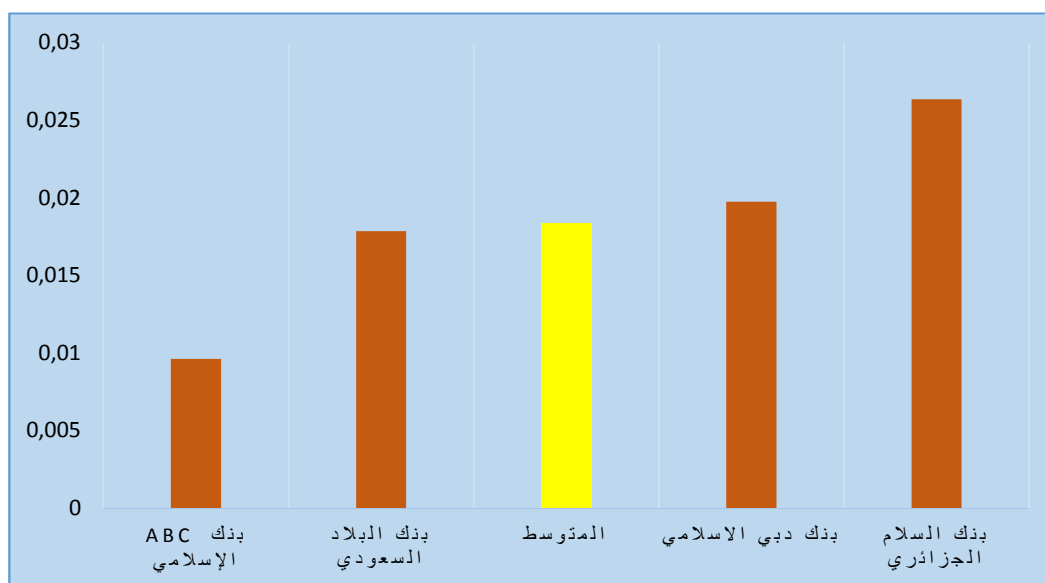
Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROA	32	.0184061	.0092096	.0074271	.0388
INDCA	32	3.3125	1.533234	2	7
NCA	32	8.65625	2.009805	5	11
NCOMA	32	4.9375	1.457738	3	7
NCTMAJ	32	.491875	.3002734	.2	.99
TAILLEB	32	23.93554	1.817864	20.72501	26.13345

المصدر: مخرجات البرنامج STATA 13

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ:

أ- العائد على الأصول (ROA): يتبين من خلال جدول البيانات رقم 2 أن أصغر قيمة كانت لـ ROA هي 0.0074271 وأن أعلى قيمة كانت: 0.0388 بمتوسط حسابي 0.0092096 وانحراف معياري 0.0184061

الشكل رقم 4: متوسطات قيم المتغيرة (ROA) مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: بالاعتماد على بيانات الدراسة

وبالنظر إلى الشكل رقم 1 نلاحظ أن بنكين كانا أقل من المتوسط، بينما حقق بنكين متوسطا يزيد عن المتوسط العام فيما يخص معدل العائد على الأصول مما يجعل أداء بنوك عينة الدراسة متقاربة وتتنوع بالتساوي حول المتوسط العام،

ب- عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس (INDCA) : يتبين من خلال جدول البيانات رقم 2 أن أصغر قيمة كانت لـ INDCA هي 2 وأن أعلى قيمة كانت 7 بمتوسط حسابي 3.3125 وانحراف معياري 1.533234.

ب- عدد أعضاء مجلس (NCA) : يتبين من خلال جدول البيانات رقم 2 أن أصغر قيمة كانت لـ NCA هي 5 وأن أعلى قيمة كانت 11 بمتوسط حسابي 8.65625 وانحراف معياري 2.009805.

ج- عدد اللجان في مجلس الإدارة (NCOMA) : يتبين من خلال جدول البيانات رقم 2 أن أصغر قيمة كانت لـ NCOMA هي 3 وأن أعلى قيمة كانت 7 بمتوسط حسابي 4.9375 وانحراف معياري 1.457738.

د- نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين (NCTMAJ) : يتبين من خلال جدول البيانات رقم 2 أن أصغر قيمة كانت لـ NCTMAJ هي 0.2 وأن أعلى قيمة كانت 0.99 بمتوسط حسابي 0.491875 وانحراف معياري 0.3002734.

هـ- حجم البنك (TAILLEB) : يتبين من خلال جدول البيانات رقم 2 أن أصغر قيمة كانت لـ TAILLEB هي 20.72501 وأن أعلى قيمة كانت 26.13345 بمتوسط حسابي 23.93554 وانحراف معياري 1.817864.

ثالثاً: الارتباط بين المتغيرات

إن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية تسمح بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين المتغيرات، للتأكد من خلو النموذج من مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات والتي تتزايد حدتها بزيادة قيمة معمل الارتباط r أي بتزايد قوة الارتباط بين المتغيرين، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية. تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) لفحص العلاقة.

الجدول رقم 3: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	ROA	INDCA	NCA	NCOMA	NCTMAJ	TAILLEB
ROA	1.0000					
INDCA	0.1020	1.0000				
NCA	-0.4877	0.6536	1.0000			
NCOMA	-0.2015	0.6874	0.8512	1.0000		
NCTMAJ	-0.6346	-0.3348	0.3197	-0.0594	1.0000	
TAILLEB	0.4622	0.4516	-0.0557	0.3635	-0.9073	1.0000

المصدر: مخرجات البرنامج Stata 13

يظهر من خلال الجدول رقم 3 النتائج التالية:

وجود علاقة ارتباط عكسية بين العائد على الأصول (ROA) والمتغيرات المستقلة: عدد أعضاء مجلس (NCA)، عدد اللجان في مجلس الإدارة (NCOMA)، نسبة الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين (NCTMAJ)، حيث قدر معاملات الارتباط على التوالي هي -0.4877، -0.2015، -0.6346، وعلاقة ارتباط إيجابية مع عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (INDCA)، حجم البنك (TAILLEB) بمعاملات ارتباط قدرت على الترتيب 0.1020، 0.4622.

بالإضافة إلى:

- وجود ارتباط ايجابي بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (INDCA)، وعدد أعضاء مجلس (NCA) وعدد اللجان في مجلس الإدارة (NCOMA)، وحجم البنك (TAILLEB). وارتباط عكسي مع نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين (NCTMAJ).

- عدد أعضاء مجلس (NCA) يرتبط ايجابيا مع كل من عدد اللجان في مجلس الإدارة (NCOMA)، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين (NCTMAJ)، وارتباط عكسي مع حجم البنك (TAILLEB).

- عدد اللجان في مجلس الإدارة (NCOMA) يرتبط ارتباطا ايجابيا مع حجم البنك (TAILLEB)، بينما يرتبط ارتباطا عكسيا مع نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين (NCTMAJ).

رابعاً : نموذج الدراسة القياسية

لقياس أثر متغيرات الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك الإسلامية محل الدراسة، سيتم استخدام طريقة تحليل الارتباط الخطي المتعدد وفقاً للمعادلة التي تم صياغتها وفق نموذج قياسي على شكل معادلة رياضية، وذلك لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة: (عدد الأعضاء المستقلين في المجلس، عدد أعضاء مجلس الإدارة، عدد اللجان في مجلس الإدارة، نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين، حجم البنك، مستوى الرفع المالي، على المتغير التابع (الأداء المالي).

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \beta_1 INDCA_{it} + \beta_2 NCA_{it} + \beta_3 NCOMA_{it} + \beta_4 NCTMAJ_{it} + \beta_5 TAILLEB_{it} + \varepsilon_{it}$$

(ROA_{it}) : المتغير التابع الذي يوضح الأداء المالي.

(β₁ - β₅) : معاملات المتغيرات المستقلة.

INDCA_{it} : عدد الأعضاء المستقلين في المجلس الإدارة.

NCA_{it} : عدد أعضاء مجلس الإدارة.

NCOMA_{it} : عدد اللجان في مجلس الإدارة.

NCTMAJ_{it} : نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين.

TAILLEB_{it} : حجم البنك الإسلامي.

ε_{it} : الخطأ العشوائي.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية للإطار التطبيقي.

أولاً : تقدير النموذج باستخدام نماذج البائل الثلاثة

$$(ROA_{it} = \alpha + \beta_1 INDCA_{it} + \beta_2 NCA_{it} + \beta_3 NCOMA_{it} + \beta_4 NCTMAJ_{it} + \beta_5 TAILLEB_{it} + \varepsilon_{it})$$

الجدول رقم 4: النموذج باستخدام نماذج البائل الثلاثة

1- نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

Source	SS	df	MS	Number of obs = 32		
Model	.001684157	5	.000336831	F(5, 26) =	9.27	Prob > F = 0.0000
Residual	.000945148	26	.000036352	R-squared =	0.6405	Adj R-squared = 0.5714
Total	.002629306	31	.000084816	Root MSE =	.00603	

ROA	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
INDCA	.0039272	.0015444	2.54	0.017	.0007527	.0071017
NCA	-.0072408	.0021274	-3.40	0.002	-.0116138	-.0028679
NCOMA	.0058301	.0024896	2.34	0.027	.0007126	.0109476
NCTMAJ	-.0153524	.0138997	-1.10	0.279	-.0439237	.0132189
TAILLEB	-.0036005	.0022455	-1.60	0.121	-.0082163	.0010152
_cons	.1330225	.0562638	2.36	0.026	.0173705	.2486744

2- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

Fixed-effects (within) regression		Number of obs = 32	
Group variable: banknum		Number of groups = 4	
R-sq: within = 0.5017		Obs per group: min = 8	
between = 0.9905		avg = 8.0	
overall = 0.4824		max = 8	
		F(5,23) = 4.63	
corr(u_i, Xb) = -0.9970		Prob > F = 0.0045	

ROA	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
INDCA	.0024872	.0016093	1.55	0.136	-.0008419	.0058162
NCA	-.0101844	.0026038	-3.91	0.001	-.0155707	-.004798
NCOMA	-.001672	.0039361	-0.42	0.675	-.0098145	.0064705
NCTMAJ	-.1637336	.121605	-1.35	0.191	-.4152928	.0878256
TAILLEB	.0030214	.004555	0.66	0.514	-.0064013	.0124441
_cons	.1147988	.0728132	1.58	0.129	-.0358267	.2654243

sigma_u	.0659057					
sigma_e	.00567706					
rho	.99263471	(fraction of variance due to u_i)				

3- نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	32
Group variable: banknum		Number of groups	=	4
R-sq: within	= 0.3682	Obs per group: min	=	8
between	= 0.9972	avg	=	8.0
overall	= 0.6405	max	=	8
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(5)	=	46.33
		Prob > chi2	=	0.0000

ROA	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
INDCA	.0039272	.0015444	2.54	0.011	.0009003 .0069541
NCA	-.0072408	.0021274	-3.40	0.001	-.0114105 -.0030712
NCOMA	.0058301	.0024896	2.34	0.019	.0009505 .0107096
NCTMAJ	-.0153524	.0138997	-1.10	0.269	-.0425954 .0118905
TAILLEB	-.0036005	.0022455	-1.60	0.109	-.0080017 .0008006
_cons	.1330225	.0562638	2.36	0.018	.0227474 .2432976

sigma_u	0
sigma_e	.00567706
rho	0 (fraction of variance due to u_i)

المصدر: مخرجات Stata 13.

ثانياً: الاختيار بين النماذج الثلاثة

1- المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM): من خلال اختبار التجانس عن طريق استخدام اختبار فيشر (Fisher) المقيد على نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وفق الصيغة التالية:

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{(R^2_{LSDV} - R^2_{Pooled}) / (N-1)}{(1 - R^2_{LSDV}) / (NT - N - k)}$$

$$H_0 : \beta_{0(i)} = \beta_0, \forall i \in [1, N]$$

إذا قبلنا فرضية العدم فالنموذج تجميعي وإذا رفضناها فنموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

; $F_{cal}(3 ; 23) = 2.11$

$$F_{tab}(0.05 ; 3 ; 23) = 3.028$$

نلاحظ F_{cal} المحسوبة أقل من F_{tab} الجدولية، وعليه نقبل فرضية العدم ونقبل بوجود نموذج التجميعي،

وهذا ما تثبته قيمة الاحتمال (p-value) التي تساوي 0.1269.

اختبار فيشر (Fisher) المقيد

$$F \text{ test that all } u_i=0: \quad F(3, 23) = 2.11 \quad \text{Prob} > F = 0.1269$$

المصدر: مخرجات Stata 13.

2-الاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM): من خلال

استخدام اختبار Hausman، بالصيغة التالية:

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [\text{var}(\hat{\beta}_{FEM}) - \text{var}(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

الجدول رقم 5: اختبار Hausman

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
INDCA	.0024872	.0039272	-.00144	.0004525
NCA	-.0101844	-.0072408	-.0029435	.0015013
NCOMA	-.001672	.0058301	-.0075021	.0030488
NCTMAJ	-.1637336	-.0153524	-.1483812	.120808
TAILLEB	.0030214	-.0036005	.006622	.003963

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
 = 6.34
 Prob>chi2 = 0.2742
 (V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: مخرجات Stata 13.

بالاعتماد على نتائج الجدول فقد أظهر اختبار Hausman أن قيمة الإحصائية التي لها توزيع كاي مربع وبدرجة حرية مقدارها 5 ومستوى معنوية 0.05 تساوي القيمة 6.34، والتي هي أقل من القيمة الجدولية (Chi2. d.f.) عند نفس درجة الحرية ونفس مستوى المعنوية والتي قدرت قيمتها بـ 11.07، وهذا ما

تثبته قيمة الاحتمال (p-value) التي تساوي **0.2742** مما يشير إلى أن النموذج الملائم لبيانات البانل هو نموذج التأثيرات العشوائية.

3- الاختيار بين نموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM): من خلال استخدام اختبار مضاعف لاغرونج (LM)

الجدول رقم 6: اختبار مضاعف لاغرونج (LM)

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

ROA[banknum,t] = Xb + u[banknum] + e[banknum,t]

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
ROA	.0000848	.0092096
e	.0000322	.0056771
u	0	0

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 0.00

Prob > chibar2 = 1.0000

المصدر: مخرجات Stata 13.

تشير نتائج المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية (REM) ونموذج الانحدار التجميعي (PRM) إلى أفضلية نموذج الآثار العشوائية (REM) وفقاً لنتائج اختبار مضاعف لاغرونج (LM).

ثالثاً: تقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية

نقدر النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، وبعد حذف المتغيرات غير المعنوية في النموذج، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 7: نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية

Random-effects GLS regression	Number of obs	=	32
Group variable: banknum	Number of groups	=	4
R-sq: within = 0.3682	Obs per group: min =		8
between = 0.9972	avg =		8.0
overall = 0.6405	max =		8
corr(u_i, X) = 0 (assumed)	Wald chi2(5)	=	46.33
	Prob > chi2	=	0.0000

ROA	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
INDCA	.0039272	.0015444	2.54	0.011	.0009003 .0069541
NCA	-.0072408	.0021274	-3.40	0.001	-.0114105 -.0030712
NCOMA	.0058301	.0024896	2.34	0.019	.0009505 .0107096
NCTMAJ	-.0153524	.0138997	-1.10	0.269	-.0425954 .0118905
TAILLEB	-.0036005	.0022455	-1.60	0.109	-.0080017 .0008006
_cons	.1330225	.0562638	2.36	0.018	.0227474 .2432976
sigma_u	0				
sigma_e	.00567706				
rho	0	(fraction of variance due to u_i)			

المصدر: مخرجات Stata 13.

من خلال نتائج الجدول فإن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة متوسطة، وذلك من خلال معامل التحديد (R^2) والذي يساوي **0.6405**، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر **64.05%** من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول (ROA) والباقي أي **33.95%** يرجع إلى عوامل أخرى. كما نلاحظ أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال قيمة الإحصائية (Wald chi2) عند 5 درجات حرية التي بلغت **46.33** بقيمة احتمالية (p-value) χ^2 تساوي **0.0000**.

وبالتالي تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: العائد على الأصول عند مستوى دلالة 5%.

- تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية بعد التعديلات :

وذلك بعد حذف المتغيرات غير الدالة:

الجدول رقم 8: نموذج التأثيرات العشوائية بعد التعديلات

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	32	
Group variable: banknum		Number of groups	=	4	
R-sq: within	= 0.3437	Obs per group: min	=	8	
between	= 0.9751	avg	=	8.0	
overall	= 0.6031	max	=	8	
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(3)	=	42.54	
		Prob > chi2	=	0.0000	
ROA	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
INDCA	.0037546	.0010009	3.75	0.000	.0017928 .0057164
NCA	-.0059737	.0010569	-5.65	0.000	-.0080451 -.0039023
NCOMA	.0030236	.0015183	1.99	0.046	.0000477 .0059995
_cons	.04275	.0049447	8.65	0.000	.0330585 .0524415
sigma_u	0				
sigma_e	.00566868				
rho	0	(fraction of variance due to u_i)			

المصدر: مخرجات Stata 13

رابعاً: اختبار المشاكل القياسية لنموذج التأثيرات العشوائية:

أ- اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation):

لاختبار وجود هذا الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه تم اللجوء إلى اختبار وولدريدج (Wooldridge).

اختبار Wooldridge

```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F( 1, 3) = 1.219
Prob > F = 0.3501

```

المصدر: مخرجات Stata 13.

بما أن $Prob > F = 0.3501$ فإنه لا وجود لارتباط ذاتي للأخطاء في نموذج الدراسة.

ب- اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)

نموذج التأثيرات العشوائية يناسب النماذج الخطية لبيانات البانل باستخدام المربعات الصغرى المعممة (GLS). لا تختبر ما إذا كان هناك عدم تجانس التباين، وبالتالي النموذج التقديري حسب نموذج التأثيرات العشوائية

الجدول رقم 9: نموذج التأثيرات العشوائية المقدر

Random-effects GLS regression		Number of obs	=	32	
Group variable: banknum		Number of groups	=	4	
R-sq: within	= 0.3437	Obs per group: min	=	8	
between	= 0.9751	avg	=	8.0	
overall	= 0.6031	max	=	8	
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(3)	=	42.54	
		Prob > chi2	=	0.0000	
ROA	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
INDCA	.0037546	.0010009	3.75	0.000	.0017928 .0057164
NCA	-.0059737	.0010569	-5.65	0.000	-.0080451 -.0039023
NCOMA	.0030236	.0015183	1.99	0.046	.0000477 .0059995
_cons	.04275	.0049447	8.65	0.000	.0330585 .0524415
sigma_u	0				
sigma_e	.00566868				
rho	0	(fraction of variance due to u_i)			

المصدر: مخرجات Stata 13.

على ضوء هذه النتائج السابقة:

من خلال نتائج الجدول فإن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة متوسطة، وذلك من خلال معامل التحديد (R^2) والذي يساوي **0.6021**، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر **60.21%** من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول (ROA) والباقي أي **39.79%** يرجع إلى عوامل أخرى. كما نلاحظ أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال قيمة الإحصائية (Wald chi2) عند 3 درجات حرية التي بلغت **42.54** بقيمة احتمالية (p-value) **0.0000** تساوي **chi2**.

-بالنسبة للمتغيرتين: عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، عدد اللجان في مجلس الإدارة فلها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، مما يعني أنها ذات تأثير ايجابي على العائد على الأصول (ROA) أي انه كلما:

- زاد عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة بوحدة واحدة يزداد العائد على الأصول بنسبة 0.37%.

- زاد عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة بوحدة واحدة يزداد العائد على الأصول بنسبة 0.3%.

-بالنسبة للمتغيرة: عدد أعضاء مجلس الإدارة فلها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، مما يعني أنها ذات تأثير عكسي على العائد على الأصول (ROA) أي انه زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة بوحدة واحدة ينخفض العائد على الأصول بنسبة 0.59%.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل دراسة دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في التأثير على الأداء المالي من خلال دراسة عينة من البنوك الإسلامية و هي : بنك السلام الجزائري، بنك دبي الإسلامي، بنك البلاد السعودي، بنك ABC الإسلامي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018. وللقيام بالدراسة التطبيقية قمنا بالاعتماد على أسلوب أو نموذج البائل.

حيث يمكن استخلاص النتائج التالية :

- ✓ بالنسبة للمتغيرتين : عدد الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة ، وعدد اللجان في مجلس الإدارة ، لها تأثير إيجابي على عائد الأصول.
- ✓ بالنسبة للمتغيرة : عدد أعضاء مجلس الإدارة، لها تأثير عكسي على العائد على الأصول.
- ✓ و نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين فليس لها تأثير على العائد على الأصول.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

ركز هذا البحث على دراسة الدور الذي تلعبه الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في التأثير على الأداء المالي، حيث كان للأزمات المالية و إفلاس العديد من الشركات وكذا الفساد المالي والإداري دور كبير في بروز مصطلح حوكمة الشركات، ويعود الفضل في ذلك إلى جهود كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذا الهيئات والعديد من الدول، ولدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي تم التطرق إلى مختلف المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى الاعتماد على برنامج البائل.

ومن خلال الفصل النظري للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

- أن حوكمة الشركات عبارة عن إستراتيجية أو نظام يعمل على تسيير الحسن للشركة وذلك من خلال تحسين العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين ومختلف المتعاملين مع الشركة وذلك من خلال تقليل المخاطر والفساد لتحسين أداء الشركة و بالتالي الوصول إلى الأهداف المسيطرة .
- تنقسم آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وأخرى خارجية.
- الأداء المالي هو عبارة عن أداة ووسيلة تستعملها المؤسسات لتحقيق غايتها وأهدافها كما أنه يعكس المركز المالي لها.
- تقييم الأداء المالي هو أداة لقياس مدى انجاز الأهداف المسطرة وذلك من خلال مؤشرات معينة.
- مؤشرات تقييم الأداء المالي تنقسم إلى مؤشرات تقليدية وتتمثل في العائد على الأصول، العائد على الملكية، العائد على الاستثمار، هامش الربح الصافي، أما بالنسبة للمؤشرات الحديثة فتتقسم إلى القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة، عائد التدفق النقدي على الاستثمار.

نتائج اختبار الفرضيات :

ومنه يمكن ذكر نتيجة الفرضية الرئيسية كما يلي :

"أن الآليات الداخلية لحوكمة الشركات لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء المالي".

اقتراحات :

- ضرورة زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات لما لها من تأثير على الأداء و الأداء المالي بشكل خاص.
- ضرورة إمام مسيري المؤسسات بمبادئ الحوكمة لتفعيل دورها.
- ضرورة اهتمام وإثراء الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في مختلف قطاعات ونشاطات المؤسسات.

آفاق الدراسة :

- تحليل تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على أداء الشركات العائلية.
- اثر حوكمة الشركات على تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة.
- دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين كفاءة قطاع الخدمات في الجزائر.

قائمة المصادر و

المراجع

اولا : الكتب

1 - باللغة العربية

- 1- أوجين بيرجهام وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للطباعة والشر، الكتاب الأول، 2012.
- 2- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011.
- 3- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 4- سليمان رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- 5- عبد الوهاب نصر علي، شحاته سيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2006-2007.
- 6- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 7- علاء محمد شوقي، إبراهيم عيسى، تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجزائرية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015.
- 8- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار الوائل، عمان، الأردن، 2003.
- 9- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 10- محمد مصطفى سليمان، حوكمة المؤسسات ودور مجالس الإدارة والمدربين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 11- محمد مصطفى يوسف، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة تطبيق مبادئ وممارسة حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.
- 12- محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005.
- 13- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، عمان، المنهل للنشر، 2010.

- 14- محمود يوسف محمد، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005
- 15- مجيد المرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 16- مصطفى يوسف كافي، كولار مصطفى كافي، إيمان بوربيع، الحوكمة المؤسسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018.
- 17- مصطفى يوسف كافي، الإدارة المالية المعاصرة، دار المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2013.
- 18- مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير الحوكمة لتفعيل نظم المراجعة الداخلية، دار النشر الخرطوم، شركة مطابع السودان، 2008.
- 19- نبيل سالم احمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد احمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالي، دار الجديد لنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
- ثانيا: المقالات:**
- 1- ميموني بلقاسم، بن يبا محمد، واقع المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية " مصرف السلام الجزائري نموذجا"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، 2021.
- 2- يحيوي الهام، بوحديد ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، دراسة منشورة في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة 2014.
- ثالثا : الملتقيات و المؤتمرات :**
- 1- بن عمارة أحمد، خولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة النزاهة، القوائم المالية، المؤتمر الدولي للحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة باجي المختار، عنابة، المنعقدين 04 - 05 ديسمبر، 2011.
- 2- بن الزاوي، عبد الرزاق ونعمون، إيمان، إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
- 3- عبد الغاني دادن، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6 و 7 ماي 2012.
- 4- فريد كورتال، حوكمة المؤسسات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، أيام 15 و 16 أكتوبر، 2008.

رابعا : الرسائل الجامعية :

- 1- بوضياف صفاء، دورا لمعلومة المالية في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017.
 - 2- حياة احمودة، حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية القوائم المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة محمد لخضر، الجزائر، 2014-2015.
 - 3- دادن عبد الغاني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.2007.
 - 4- رزقي محمد، تحليل تأثير راس المال الفكري على الاداء المالي للمؤسسة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
 - 5- ريمة شيبوب ، كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة سطيف 1 ، الجزائر، 2015 .
 - 6- قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.
- 2- باللغة الأجنبية :

- 1- Arnaud THAUVRON ,évaluation d'entreprise ,Economica, 3^{eme} édition , Paris, 2010 .
- 2- farid latreche , création de valeur et données comptables, ferhat abbas ,Sétif ,2002.
- 3- Feldberg "، the Relationship between corporate governance and performance in the Nordic countries,2013.
- 4- G.chareaux ,la gouvernement des entreprises, Economica ,Paris ,France, 1997 .
- 5- Mekedam Abirat"، the rôle of the bord of directos in import in Financial performance in the propre application of corporate governance principles. " journal Economie issue 10(1), 296-292,2019.
- 6- Pert Wirtz ,les meilleurs pratiques de gouvernance d'entreprise , édition la découvert, Paris, France ,1997.

خامسا : مواقع الكترونية

- <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html>
- <https://www.dib.ae/ar/about-us/vision-mission>
- <https://ar.wikipedia.org>
- <https://www.bank-abc.com/ar/AboutABC/Pages/FactSheet.aspx>